وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التجارة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التجارة

تخصص : مالية مؤسسة

بعنوان :

المعالجة المحاسبية لتسوية جرد الأصول وفق النظام المحاسبي المالي SCF

- دراسة حالة الديوان الوطني للتطهير ONA -

من إعداد الطالب :

❖ فارس غانية

تحت إشراف الأستاذ :

محمد مسعودي

السنة الجامعية :2014/2013

العنوان	الصفحة

إهداء

شكر وعرفان

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة العامة

الفصل الاول : عموميات حول الانتقال النظام المحاسبي المالي إلى المخطط المحاسبي الوطني

مقدمة الفصل

المبحث الاول : معايير المحاسبة الدولية 03

المطلب الاول : نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية 03

المطلب الثاني : أهداف وأهمية إصدار المعايير المحاسبة الدولية 05

المطلب الثالث : الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية 06

المطلب الرابع : افاق توحيد معايير المحاسبة الدولية 08

المبحث الثاني : دراسة ونقد المخطط المحاسبي الوطني 11

المطلب الاول : الاطار النظري المخطط المحاسبي الوطني 11

المطلب الثاني : النقائص التي يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني 15

المطلب الثالث :الاصلاحات التي قامت علي المخطط المحاسبي الوطني 17

المطلب الرابع : الاختيار الجزائري للإصلاح 18

المبحث الثالث : دراسة مشروع النظام المحاسبي المالي 20

المطلب الاول : الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي 20

المطلب الثاني: أسباب ومراحل أنجاز النظام المحاسبي المالي 21

المطلب الثالث : مبادئ ومميزات النظام المحاسبي المالي 23

المطلب الرابع : أهم التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975م 25

خلاصة 27

الفصل الثاني: تسوية الجرد في الأصول وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الاول : جرد التثبيتات 30

المطلب الاول : عموميات حول التسوية الجردية في الأصول 30

المطلب الثاني : عموميات حول الاهتلاك 33

المطلب الثالث: تحديد طرق الاهتلاك وخسائر القيمة 36

المبحث الثاني : جرد المخزونات 42

المطلب الاول : مفاهيم حول الجرد المخزونات 42

المطلب الثاني : تقييم المخزون في نهاية السنة 44
المطلب الثالث: تسوية الفارق العادي والغير عادي للمخزون في نهاية السنة 47
المبحث الثالث: جرد حسابات الغير والموردين 52
المطلب الأول:جرد حسابات العملاء 52
المطلب الثاني :تقارب البنكي 55
المطلب الثالث: جرد حسابات الموردين 56
خلاصة 58
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الديوان الوطني للتطهير
مقدمة الفصل 60
المبحث الأول: تقديم المؤسسة 61
المطلب الاول: تقديم المؤسسة محل تربص 61
المطلب الثاني: ملخص عن حياة الديوان الوطني للتطهير في الوادي 62
المطلب الثالث: تقديم الميزانيات 64
المبحث الثاني :الدراسة الجردية للاصول المؤسسة 70
المطلب الاول:جرد التثبيتات 70
المطلب الثاني: جرد الاهتلاكات 75
المطلب الثالث: جرد المخزونات 79
الخاتمة العامة 86
قائمة المراجع 89
الملاحق 95

المقدمة

تعتبر المحاسبة ذاكرة أو مسجلة للأحداث الاقتصادية والمالية للمؤسة وتتمتع بصيغة مستقبلية كما أداة تسيير ورقابة تقدير تحتل مكانة مميزة في تقنيات التسيير وما زاد الحاجة إلى الاهتمام بموضوع المحاسبة والتطور المستمرفي قطاع الأعمال الذي أدي إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة في الفكرة المحاسبي مما أدي بدوره إلى حتمية تطوير النظم والقواعد المحاسبية استجابة لتلك التغييرات الجديدة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة.

ومع الاتجاه المتنامي للعولمة تم تبني معايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد على المستوى العديد من دول العالم، مما أدى خلق العديد من التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة و التدقيق وبطبيعة الحال تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفعلا أيجابيا مع التحول الجديد فقامت بتغيير جذري للمخطط المحاسبي الوطني الذي كان معمولا بهو الذ لا يواكب التغييرات الدراماتيكية التي احدثتها العولمة فالمعالجة المحاسبية أصبحت بحسابات غير تالك التي كان معمولا بها في المخطط المحاسبي الوطني وأصبح لكل أصل أو ألتزام معيار يجب التقي دبه في عمليات التسجيل المحاسبي ختى نتمكن من تحقيق الجودة المطلوبة من عمليات التقيد.

مراجعة الوثائق والدفاتر المحاسبية من جهة وجهة آخرى وحين تكون المعلومات معبرة عن الواقع لابد من وجودها نوعا وكما ورقميا.

وبناءا على كل ماسبق ينبغي الأشارة إلى ما تعتمد عليه أعمال الجردالتي تقع عادة كل سنة وذلك وحسب النظام المحاسبي المالي عبر سلسلة إجراءات كإعداد الجرد المادي وتسجيل مختلف عمليات التسوية كلاهتلاكات والجرد المخزونات وتحديد نتيجة الدورة وتصوير الميزانيات.

ومن هناء تتضح الاشكالية المطروحة لموضوعنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تتم معالجة جرد الأصول وتسويتها وفق النظام المحاسبي المالي؟

وقد تم من خلال الإشكال المطروح إبرام الاسئلة الفرعية الاتية :

الفرضيات :

-لقد آفاق النظام المحاسبي المالي وإجراءات جديدة لمعالجة جرد الاصول .

-أصبحت نتائج جرد الأصول وفق النظام المحاسبي المالي أكثر ملائمة مع معايير المحاسبة الدولية .

-تغيير مخرجات جرد الأصول وفق النظام المحاسبي المالي أكثر دقة من المخطط الوطني المحاسبي.

أهداف البحث:

الهدف المنشود من دراسة هذا الموضوع الوقوف عند أهم العناصر للقوائم المالية التي تخص الميزانية إلا وهي جرد الاصول كما جاء نص القانون بدراسة المعالجة المحاسبية لتسوية الجرد الأصول وفق النظام المحاسبي المالي.

دوافع إختيار الموضوع :

الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هو كون الموضوع جديد والدولة الجزائرية بمختلف مؤسساتها في سباق مع الزمن من أجل إتمام التحضيرات اللازمة للانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الذي سيكون وظيفيا قريبا، هذا سبب قوي لان نقوم بهذه المساهمة المتواضعة بإضافة مرجع جديد للمكتبة ، ونقدم من خلال خدمة للقراء ويسمح للباحثين في الميدان من تحسين هذا العمل.

صعوبات البحث :

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات والعراقيل خاصة في بادئ الامر للقيام بهذه الدراسة وأهم الصعوبات :

*نقص المراجع المتخصصة في مثل هذه المواضيع خاصة بالمكتبة التابعة للجامعية.

*النظام المحاسبي المالي جديد ويصعب دراسته كوننا المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي .

التقسيمات البحث :

من أجل دراسة هذا الموضوع والالمام بجميع العناصر ثم تقسيمة إلى ثالثة فصول وهي الفصل الاول عموميات حول الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي أما الفصل الثاني فتحدثنا عن تسوية الجرد عناصر الاصول والفصل الثالث دراسة حالة لجرد عناصر الاصول في مؤسسة ما.

تمهيد:

إن المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي، وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية، وجاءت محاولات عديدة من طرف دول ذات أنظمة محاسبية مختلفة، تسعى من خلالها إلى تقليص أو القضاء على الاختلافات المحاسبية القائمة بين الممارسات المحاسبية السائدة في هذه الدول والمعايير المحاسبية الدولية. وفي هذا السياق تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عملت على تطوير نظامها المحاسبي من أجل مواكبة التغيرات الإقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية ، حيث أظهر المخطط المحاسبي الوطني الذي روعيت عند تصميمه التوجهات الإشتراكية التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال ، قصوره في الإستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة و ما يميزها من إصلاحات باشرتها الدولة بهدف الإنتقال إلى اقتصاد السوق، جعلت النظام المحاسبي الجزائري موضوع تغيير و تطوير نتج عنه نظام محاسبي مالي.

وسنحاول من هذا الفصل التطرق إلى النقاط التالية :

* معايير المحاسبة الدولية.
* الأطار النظري لمخطط المحاسبي الوطني.
* دراسة مشروع النظام المحاسبي المالي.

المبحث الاول: معايير المحاسبة الدولية

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذو ظهورها في منتصف السبيعنات للقرن الماضي وظهرت الحاجة الملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية ، واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات المحلية في الدول المختلفة . فتعدد وتناقضت المعالجات المحاسبية لنفس الظاهرة في الشركة الواحدة من دورة محاسبة إلى دورة أخرى ، وكذلك الحلول المتناقصة بين الشركات على المستوى ، ناهيك عن الاختلاف الكبير على المستوى الدولي .

وتماشيا مع الانتفاح الاقتصادي العالمي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة وضع معايير دولية محاسبية تلقى القبول العام . وتسهل عملية التبادل بين مختلف الواحدات ؟ المحاسبية لمختلف الشركات والمؤسسات المالية الدولية وسنتطرق في هذا المبحث إلى الحديث عن المعايير المحاسبية الدولية .

المطلب الاول : نشأة وتطوير المعايير المحاسبة الدولية

سنتطرق نشأة وتطوير المعايير:

أولا: نشأة المعايير المحاسبة الدولية [1]

نظرا للتطور والنمو الهائلين للتجارة الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وتطور الأسواق المالية أنفتاحها العالمي ، أصبح لابديل من ضرورة إعداد معايير محاسبية تستعين بها كافة الشركات الدولية عند أعداد قوائمها المالية، مما أدى بمنظمات المجمع المحاسبية الدولية، والدول إلى تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والاحداث التي تخص الأعمال الدولية والشركات الدولية التي تكون متشابها في القياس والتي تؤثر على المؤسسة وطريقة عرض قوائمها المالية، تم تأسيس لجنة المعايير المحاسبة الدولة من قبل الأمم، المتحدة في عام 1973 أسندت إليها إصدار معايير المحاسبة الدولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي وقد تم تأليف لجنة تمثل المحاسبين القانونيين في 10 دول هي : استراليا، كندا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا، الولايات المتحدة وقد تم انضمام حوالي 50 دولة أخرى إلى هذا المجتمع .

ثانيا : مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

قبل التطرق إلى التعرّف على ما المقصود بالمعيار المحاسبي الدولي نرى من الضرورة بما كان الوقوف أولا عند مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام.

[1] حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دار الحنين، الأردن، 1995، ص: 47.

ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، ويقاس على ضوئه وزن شئ، والأحداث والظروف التي وجدته، أما في المحاسبة فيقصد بها في المحاسبة المرشد الأساسي لقياس العمليات والمعلومات إلى المستفيدين.

يتمثل في المعيار norme وهي كلمة ذات أصل لاتينية يقصد بها القاعدة أي أن المعيار يعتبر كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة، كما يمكن اعتباره النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق والحكم والمقارنة من أجل تقييم الأداء في ظروف معينة .[1]

أما المحاسبة التي تعرف بأنها مختلف الأساليب المستعملة في تحديد وقياس وتوصيل المعلومات عن الوحدات الاقتصادية إلى العديد من متخذي القرارات لأغراض ترشيد وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن :

المعايير المحاسبة بأنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسة المهنية المقبولة قبولا عاما وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسوؤلية المهنية .2

تتحدد المعايير المحاسبية الدولية بأنها عبارة عن "أدوات القياس المحاسبية المستخدمة في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية ". [3]

وكذلك يعرف المعيار المحاسبي بأنه " البيان الكتابي الذي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب"ولهذا من المهم توفر الشروط المتضمنة في هذا المفهوم في أي أداة قياسية محاسبية لتكتسب صفة المعيار المحاسبي الدولي. [4]

[1] نُوفَـل زُبِيـرِي، سَمِير بُوحـنِيش، عَبـدُ القَادِر أحمَد مَسعُود، المعايير المالية المحاسبية الدولية والنظام المالي المحاسبي، جامعة المدية، ص 28

[2] . محمد احمد إبراهيم واخرون ، المحاسبة الدولية ، منشورات جامعة حلب، 2005 ص: 44 .

[3] http://www.startimes.com/?t=23539451 يوم 2014\03\23

[4] أ.د/براق محمد . أ./قمان عمر : مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي

المطلب الثاني : أهداف وأهمية إصدار المعايير المحاسبة الدولية

اولا : أهداف إصدار المعايير المحاسبة الدولية[1]

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي ، و من بين أهم الأهداف و الدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية مايلي:

*إقناع الحكومات و الشركات و الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالتزام بمعايير المحاسبة الدولية .

*العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي ، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.

*تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.

*إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.

*العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

*إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

*تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، و تجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات.

*كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

ثانيا : أهمية معايير المحاسبي الدولية

إن اهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من الدول العالم تهتم بوضع معاييرها ومن أهم هذه المنظمات نلخصها فيما مايلي : [2]

[1] يوسف محمود جرجرة، سالم عبد الله حلمي، المحاسبة الدولية مع تطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، الأردن،سنة 2002، ص:22

[2] حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 47

1 تلام ظروف المحاسبة في كل بلد من هذه البلدان المشتركة في العضوية .

2 تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية

3 تساعد في فهم القائم المالية المعلقة خارج القطر .

4 وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصل .

5 إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشان معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

6 جاءت لكي تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية .

7 الاستفادة منها لغرض البحث ، المقارنة من قبل المهتمين بهذا المجال .

8 تساعد الدول على الأخذ بما يلائمها والقيام بإصدار المعايير التي تلائم وضعها المحاسبي

ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى:[1]

*استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة .

*إعداد قوائم مالية كيفية وبالتالي يصعب فهمها ، ويصعب الاستفادة منها من قبل المستفيد الداخلين والخارجين.

*اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة.

*صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين.

*خلق بيئة أعمال متحدة وتسهيل التجارة الدولية والاستثمار الدولي.

*حماية الأموال المستثمرة في الأسواق المالية والخارجية.

المطلب الثالث : الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية

أولا : نبذة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية " IASC " [2]

وهي عبارة عن منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن إستخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم. وظهرت اللجنة الدولية لأصول المحاسبة إلى الوجود في 29 جوان 1973 كثمر لإتفاقيات التي عقدت بين الجمعيات المحاسبية المهنية لعشرة دول هي "استراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا ، بريطانيا ، إيرلندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ومفرها العاصمة البريطانية لندن ، منذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ففي 1996 صارت اللجنة 116 منظمة من 85 دولة وأبتداءا من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 هيئة مهنية من 104 دولة يمثلون مليون محاسب ، أما بالنسبة لمجلس إدارة اللجنة فهو مكون من 17 عضو (13دولة 4 + منظمات مهتمة

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008، ص:60

[2] معايير المحاسبة الدولية، سنة 2008، ص:10

بالإبلاغ المالي) تساعده الأمانة الدائمة المتفرعة. وقد أصدرت هذه اللجنة (IASC) 41 معيارا محاسبيا دوليا قبل أن يتم إعادة هيكلتها ، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقي 34 معيارا ، كما أصدرت العديد من التفسيرات ، والتي بلغت 33 تفسيرا حتى عام 2001.

وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية في هذا الصدد سياسة تقضي بأن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن 3 بلدان نامية على الأقل . كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا ممثلين لا يزيد عددهم عن 4 مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبة مهنية وإنما لها اهتمام بالتقارير المالية.

انجازات لجنة المعايير المحاسبة الدولية [1]

-معترف بها في المفوضية الأوروبية وغيرها من الهيئات الدولية.

-مستخدمة في كثير من الدول كأساس لمتطلبات المحاسبة الوطنية .

-مقبولة في العديد من البورصات والهيئات الرسمية والتى تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بإعداد قوائمها وفقا للمعايير الدولية مثل بورصة لندن ، فرانكفورت ، زيوريخ ، لكسمبورغ ....ألخ.

- مستخدمة كمقايس دولي في العديد من الدول الصناعية المهمة وفي الدول ذات الأسواق الواعدة والتي تقوم بتطوير معاييرها.

ثانيا : مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" [2]

نشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في 6 فيفري 2001 ويتكون من 41 عضوا: الرئيس و نائب الرئيس و 12 عضوا دائما يتم تسميتهم من قبل (les rustees) على أساس خبرتهم المحاسبية، بشرط أن يكون لخمسة أعضاء على الأقل خبرة الإصدار، وثلاثة أعضاء من مستخدمي القوائم المالية، وواحد من الأكاديميين سبعة أعضاء من بين ألاثني عشرة مكلفين بالربط والاتصال بالمنظمات الوطنية للتقييس، وذلك من أجل تسهيل تقارب التنيظمات مع معايير "IASB "

رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB " يختار من طرف (les rustees) من بين الأعضاء الاثنتا عشرة الدائمين ، نفس الإجراء بالنسبة لنائب الرئيس ، أما أعضاء المجلس "IASB " يعينون لمدة 5 سنوات كأقصى حد يمكن تجديدها مرة واحدة وكانت أهدفه كالتالي :

لديه كل المسؤولية في المسائل التقنية ، فيما يخص إعداد ونشر المعايير المحاسبية الدولية وكذا مشاريع المعايير بحيث يؤخذ بالآراء المختلفة والموافقة النهائية للترجمة المقدمة من الهيئات التقنية الدائمة للترجمة (IFRIC).

[1] عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية،رسالة ماجستير، جامعة الأغواط ، سنة 2006/2005 ص:39

[2] شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية ، رسالة ماجستير جامعة باتنة، سنة 2008 ــ 2009، ص: 19

ـ تطوير المعايير حتى تكون المعلومات المحتواة في القوائم المالية ذات نوعية عالية من حيث قابليته للمقارنة بحيث تسمح للمستثمرين سواء كانوا محليين أم أجانب من اتخاذ قرارتهم الاقتصادية .
ـ العمل على تقارب المعايير المحاسبية الوطنية مع التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

المطلب الرابع : أفاق توحيد المعايير المحاسبة الدولية

تستجيب المعايير المحاسبية الجديدة لإرادة في التوحيد الدولي للتطبيقات المحاسبية، لأجل الإفصاح عن الكشوفات المالية والسماح بقراءة تستجيب لرغبات الأسواق المالية. وبهذا تحقيق أكبر قدر من الشفافية وتسهيل على للمستثمرين اتخاذ القرار وقابلية مقارنة أداء المؤسسات. ويشمل مستعملي البيانات المالية: المستثمرين الحاليين والمستقبليين، المقرضون، الموردون والدائنون، الزبائن والإدارات الرسمية والجمهور بشكل عام. فكل هؤلاء يستعملون هذه البيانات لإرضاء جزء من حاجاتهم. وتتعدد أفاق توحيد المعايير فكل مستعمل يأمل في الحصول على أفضل المعلومات التي تمكنه من القراءة الجيدة واتخاذ القرار المناسب. [1]

1) الأفاق ضمن المؤسسة: تعتبر الكشوفات المحاسبية مصدرا للحكم على نتيجة المؤسسة وكفاءة أفرادها، وكذلك تعبر عن الاحتياجات التمويلية والاستثمارية. كما تمكن مختلف المستعملين من اتخاذ القرارات المناسبة.

*الأفاق المحاسبية: لا تعبر الكشوفات المالية عن هدف أو غاية المؤسسة، بل يتم إعدادها لإعطاء المستعملين المعلومات الوافية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. هذه البيانات هي بالطبع أحد مصادر المعلومات الواجب توفيرها لاتخاذ القرارات، وهي الجزء الأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها. وتعتبر المعايير الجديدة بمثابة ثورة محاسبية لأن فلسفتها تركز على القيمة العادلة (La Juste Valeur)، وهي بذلك تختلف عن فلسفتنا المحلية القائمة على المفاهيم القانونية والجبائية .

* الأفاق بالنسبة للمسيرين: إن تأثير المعايير على تنظيم المؤسسات سيتطلب من المسيرين بناء نظام معلومات جديد يتمتع بتقنيات عالية ، كما يجب عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل التكيف بسرعة ، إضافة إلى ذلك سيسهل على المحاسب عدة أمور من بينها الحصول على المعلومات من عدة أطراف داخل المؤسسة (مهندسين، تقنيين، مدراء، ...) . ولهذا فمن الضروري بالنسبة لمسيري المؤسسات الإستثمار في هذا المجال الذي يتطلب المزيد من الحرص. كما عليهم توخي الحذر قبل التطبيق الكامل للمعايير، للوقوف على الايجابيات والسلبيات ومحاولة إيجاد الحلول قبل الشروع في التطبيق .

[1] أ. هشام سفيان صلواتشي ،مدخلة بعنوان آفاق تطبيق المعايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي ، جامعة الوادي ، ملتقى يومي 17 و 18 جانفي 2010

2) الأفاق بالنسبة للشركاء: إن الالتزام بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ، يمكن الجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بعدالة وبوضوح. ويدعم الثقة بالبيانات المالية. ويهتم بقراءة هذه المعلومات عدة أطراف لكل منهم مصلحة يسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها :

_ المساهمين: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانيات المؤسسة في توزيع الأرباح .

_ المستثمرين: هم الذين يوظفون في مخاطر رأس المال، وهم معنيين بالمخاطر والعائدات المرتبطة بالإستثمارات. لذا عليهم الإطلاع وبتمعن على واقع المؤسسات، وخصوصا مدى توافق نظامها المحاسبي مع المعايير الدولية .

_ المقرضون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد ديونهم والفوائد المترتبة عنها .

_ الموردون والدائنون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد مبالغهم في فترات أقصر من تلك المتوجبة على المقرضين، إضافة إلى اهتماتهم باستمرارية المؤسسة كعميل لهم .

_ العملاء: يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإمكانية الشركة الاستمرارية عند وجود علاقة طويلة الأجل أو وجود رباط استراتيجي . وتعبر الكشوفات المالية وسيلة للإفصاح (الإبلاغ) الذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية، وهو عبارة عن تطوير للأسس والقواعد المعتمدة في التدقيق والتي أشارت إليها مبادئ الحوكمة، ويتضمن كذلك شفافية المعلومات بإطلاع الجميع عليها، وهنا نشير إلى أن الإفصاح والشفافية لا يشمل كافة المعلومات وإنما الجزء الذي لا يتعارض مع خصوصية المؤسسة وتتجسد الأفاق التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية في تجديد العلاقة مع الأسواق من خلال الإفصاح المالي الجيد، فهي تجعل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات قابلة للقراءة، ما يمنحها مزيدا من الفرص في مجالات الإستثمار والتمويل...إلخ. وبالتالي منح الثقة والمصداقية للأسواق المالية .

فمن خلال تفادي الحواجز المحاسبية (المعتمدة في الأنظمة المحلية) يمكن للمستثمرين والمؤسسات التعارف بحرية، حيث أصبح بإمكان المستثمرين التقييم والمقارنة ما بين المؤسسات مهما كان موقعها الجغرافي، كما أصبح ممكنا للمؤسسات إيجاد التمويل الأمثل بتخفيض كلفة رأس المال. و مادام أن المعايير الجديدة تتمحور حول الشفافية، فقد أصبحت الديون أكثر رؤية من ذي قبل، هذا ما يحث نسبة التدين على الإرتفاع. فالعديد من العناصر التي كانت تظهر خارج الميزانية أو لا يتم إحتسابها، أصبحت واضحة الآن .

3) آفاق سياسية: مادام أن الهدف الأساسي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB يكمن في إنجاز مرجع ملم بأفضل التطبيقات المحاسبية العالمية، فالمعايير المحاسبية لمختلف البلدان ستتلاشى تدريجيا ليحل محلها المعايير الدولية. فهذه الأخيرة تعظم الشفافية وتتيح للمستثمرين إمكانية الحصول على معلومات موثوقة. وتجدر الإشارة إلى أن تلاشي مختلف الرؤى المحاسبية يفسح المجال للرؤية الأنجلوساكسونية، لذا يحكم على المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أنه هيئة ترغب في فرض النموذج

الأمريكي على أوروبا. كما أن أغلب خبراء هذا المجلس أنجلوساكسونيين ومركزه لندن بالرغم أن العديد من الدول الأوروبية شاركت في إعداد هذه المعايير.

المبحث الثاني : دراسة ونقد المخطط المحاسبي الوطني

تعتبر المحاسبة ذات بعد مادي أي أنها خلاصة مجموعة مختلفة من العمليات و التدفقات، والحصول على بيانات محاسبية تواجه عدة مشاكل عملية ويقصد بها خاصة مشكلة تنظيم التسجيل و التبويب المحاسبي، بقصد خدمة الرقابة الداخلية ولد المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 في بيئة اقتصادية مبنية على أسس اقتصاد السوق الحر، مما جعله لا يتواءم والنمط الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر، المبني على أسس الاشتراكية و الاقتصاد المخطط، أدى ذلك إلى تبني الجزائر لمرجعية محاسبية جديدة تخدم الأهداف المسطرة من طرف حكومة الجزائر ما بعد الاستقلال، تمثلت في المخطط الوطني للمحاسبة الذي صدر بموجب الأمر رقم 75-35. المؤرخ في 29 أفريل 1975.

وفي ما أثمرت جهود هيئات التنظيم المحاسبي في الجزائر باعتماد المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975 ، غير أن تصميمه وفق خصوصيات معينة جعله لا يخلو من بعض النقائص عند تطبيقه في الواقع العملي .

المطلب الأول : الأطار النظرى لمخطط المحاسبي الوطني

تنفيذا لأحكام القانون الأساسي رقم 62-157 الصادر في 31 ديسمبر 1962، الذي ينص على الاستمرار في تطبيق التشريعات الفرنسية، ما لم تتعارض مع السيادة الوطنية، استمرت الجزائر فجر الاستقلال، مواصلة تطبيق المرجعية المحاسبية الفرنسية آنذاك، المتمثلة في المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 .

في عام 1969، كانت هناك محاولة لتغيير المخطط المحاسبي العام الفرنسي من طرف هيئة كلفت بتهيئة مشروع لمخطط محاسبي وطني، تمت المصادقة عليه بموجب قانون المالية لسنة 1970 ، مع اقتراح بداية تطبيقه من طرف المؤسسات الوطنية ابتداءً من سنة 1971 م، ولكن سرعان ما عطّلت أعمال هذه الهيئة، ولم يكتمل الإطار التنفيذي لهذا المشروع إلا بعد تنصيب المجلس الأعلى للمحاسبة في سنة 1973 ، حيث أسندت له مهام تحضير المخطط الوطني للمحاسبة .

وفي 29 أفريل 1975 وضعت الدولة الجزائرية مخططا محاسبيا وطنيا معلنة بذلك استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب لروح وتوجهات اقتصاد البلاد من جهة ثانية. وكما يحدد المرسوم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 كيفية تطبيق المخطط المحاسبي أي تنظيم، تنسيق وتسوية المعلومات الاقتصادية لدى المؤسسات والشركات التجارية الخاضعة لنظام الضرائب على الارباح التجارية والصناعية .[1]

[1] شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1992، ص:08.

أولا : تعريف المخطط الوطني المحاسبي

وهناك عدة تعاريف نذكر منها : [1]

الاول "وهو دليل وطني للمحاسبة يهدف أساسا لتوحيد المصطلحات وتقديم قوائم الحسابات وآلية سيرها وطرق التقييم ثم إعطاء نماذج للوثائق الشاملة مثل قائمة الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول حركة الذمة وذلك من أجل حل محال المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 الذي ظهر سنة 1973 . وبدأ تطبيقه إجباريا في المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية ابتدأ من الأول جانفي 1976 .[2] "

تعريف : ظهر المخطط المحاسبي الوطني سنة 1973 ليعوض المخطط المحاسبي العام الفرنسي حيث أصبح هذا الأخير لايتماشي مع الوضعية الإقتصادية للجزائر،وأصبح المخطط المحاسبي الوطني إجباري التطبيق في المؤسسات الصناعية والتجارية منذ أول جانفي 1976 .[3]

تعريف هو قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة وهي مصنفة في إطار جدول محدد مع اختلاف الحسابات التي يمكنها أن تنشأ حسب نشاط المؤسسة وحجمها .

ثانيا : الخصائص المخطط المحاسبي الوطني[4]

لقد اعتمد معدي هذا المخطط عند تصميمه ، على النموذج المبسط أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية ، مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية ، وصناعية ، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل البنوك ، التأمين...الخ ، ولذلك فإن فكرة اللجوء إلى إعادة تكييف المخطط الوطني للمحاسبة ، استجابة لخصوصيات بعض الأنشطة كانت حاضرة لكن ترك العمل بها لاحقا ، ونذكر منها:

1-**المخطط المحاسبي القطاعي** : وهو بمثابة تكييف المخطط الوطني للمحاسبة لمجموعة من المؤسسات يجمعها نفس النشاط ويتم من خلالهم مناقشة مشاكل التسيير المتعلقة بطبيعة النشاط الخاصة والتي تجمع مجموعة من المؤسسات ، طبيعة ومدة دورة الاستغلال ومعالجة العمليات الخاصة من وجهة نظر تقنية المحاسبة ، إلا أن سيرورة إنجاز هذه المخططات القطاعية على مستوى المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة وحتى سنة 1977 ، لم تظهر للوجود في الوقت الذي شكلت عدة لجان لقطاعات مختلفة مثل : البناء ، الفلاحة الأشغال العمومية ، الصناعات الطاقوية ، التأمين والخدمات الاجتماعية.

---

[1] الموقع الالكتروني: http://tarek113.2mo-rpg.com/t9556-topic يوم 2014/03/25

[2] http://cubba.yoo7.com/t1394-topic يوم2014/03/18

[3] د.ناصر مراد، عنوان المداخلة: الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، يوم 17- 18 جانفي 2010، ص:3

[4] محمد فيصل مايدة:أثر الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد على مدونة الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الوادي سنة 2011/2010، ص118.

2-المحاسبة التحليلية القطاعية : ترك في هذا الشأن الخيار للمؤسسات لتكييف التنظيم المحاسبي الذي نراه ملائما جدا لطبيعتها واحتياجاتها لتسمح بحساب التكاليف وأسعار التكلفة ...الخ .

في الوقت الذي كان فيه من المفروض أن تدرج المحاسبة التحليلية ضمن النموذج المحاسبي في الجزائر على اعتبار ما تقدمه من مساعدة في التسيير المؤسسات لأنها محاسبة تستعمل لأغراض التسيير، حيث اهمل المخطط الوطني للمحاسبة هذه الأخيرة ، بحيث ترك الحرية للمؤسسات بتكييفها في إطار المخططات القطاعية حسب الاحتياجات ، على عكس المحاسبة العامة التي أضفت عليها الصيغة الإجبارية .

ثالثا: أهداف المخطط الوطني المحاسبي

في هذا الفرع سوف نقوم بذكر مختلف الأهداف التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني ومختلف التصنيفات التي قمسة عليها المخطط .

1 / أهداف المخطط الوطني المحاسبي

جاء المخطط المحاسبي الوطني كضرورة لإصلاح النظام المحاسبي الجزائري القائم على PCG والقضاء على نقائصه وكان يهدف إلى ما يلي :[1]

*إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.

* استعمال حسابات تتماشي ومتطلبات الشركات والمؤسسات العمومية.

* تدقيق المحاسبة من مصلحة الضرائب .

*اعتماد الجرد المستمر في تقييم المخزونات .

* توفير المعلومات للهيئات الاقتصادية.

* تقييم عناصر الأصول وفق مبدأ" الصورة الوفية والعادلة".

* تبسط وتنظيم مهنة المحاسبة من حيث قواعد التقييم والتسجيل وإعداد القوائم المالية .

* تسهيل عملية اتخاذ القرار والتنبؤ بها وذلك بإعداد أداة تسيير ديناميكية ، ومراقبة تطبيقها وإجراء التعديلات في الوقت المناسب.

* جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات من أجل الدراسات الإحصائية والتخطيط وإعداد المحاسبة الوطنية .

* تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية وإعداد مختلف الوثائق المحاسبية الشاملة .

* وضع جهاز فعال يربط ثروة المؤسسة بتسييرها من خلال مفهوم التدفقات وتتبع كيفية تكوين الثروة بالإضافة إلى توجيه نشاط المؤسسة .

[1] Boukhezar OMAR, La comptabilité de l'entreprise & Le PCN, ED ENIC, Alger, 1983, P 111.1

2/ أقسام المخطط المحاسبي الوطني

يجمع المخطط الوطني للمحاسبة الحسابات التي تعطي معلومات عن كل الأحداث التي تبرز من خلال الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة، كما تسجل المحاسبة التدفقات الحقيقية، والتدفقات المالية، وبالتالي يصبح من الضروري جمع المعلومات التي لها نفس الطبيعة، وعلى سبيل المثال من المفيد جدا معرفة قيمة الاستثمارات المشتراة خلال فترة من بين كل المشتريات التي قامت المؤسسة خلال نفس الفترة.

حيث تم الاتفاق على إتباع ترتيب موحد للمعلومات وقد قسم المخطط الوطني للمحاسبة إلى ثمانية أصناف:[1]

1*. مختلف الموارد اللازمة لانطلاق المؤسسة ولسيرها في المراحل القادمة تسجل على مستوى الصنف الأول"الأموال الخاصة "

2*. الاستعمالات المطابقة للسلع الاستثمارية والتي ستستغل من قبل المؤسسة لعدة سنوات تسجل في الصنف الثاني "الاستثمارات"

3*. الاستعمالات المطابقة للبضائع والموارد واللوازم والمنتجات المصنوعة والموجودة في آخرة الفترة تسجل في الصنف الثالث " المخزونات "

4*. الحقوق أو الذمم الناتجة عن المبادلات بين المؤسسة ومختلف الأعوان الاقتصاديين تسجل في الصنف الرابع "الحقوق"

5*. الموارد المقدمة من قبل أعوان اقتصاديين تسجل في الصنف الخامس "الديون"

6*. تسجيل التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال دورة الاستغلال في الصنف السادس "النفقات"

7*. تسجيل الإيرادات التي تتحصل عليها المؤسسة خلال الفترة في الصنف السابع "الإيرادات"

8*. تتواجد نتائج المؤسسة في الصنف الثامن.

وقد إعتمد المخطط في ترقيم الحسابات على النظام العشري ، كما قام بتجزيئها إلى الدرجة الثالثة كأقصى حد واستنادا إلى محتواه وطبيعته فإن الصنف ينقسم على :[2]

-حسابات رئيسية (Comptes Prencipaux):ويحتوى على رقمين .

-حسابات ثانوية (Comptes Divesionnaires) : وتحتوى على ثلاثة أرقام.

-حسابات فرعية (Sous Comptes): وتحتوى على أربعة أرقام أو أكثر .

[1] بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999 ، ص 39

[2] وزارة الاقتصاد ، مبادئ المحاسبة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1994 ، ص 56.

المطلب الثاني : النقائص التي يعاني منها المخطط الوطني المحاسبي

من خلال تطبيق المخطط الوطني المحاسبة على الميدان وعلى مدار أكثر من 33 سنة ، واجه مستعملوه عدة مشاكل مع مرور الزمن ، منها ما هو متعلق بنقائص في المخطط الوطني المحاسبي على بعض المستويات ، ماهو ناتج عن ظروف ومتغيرات محلية ودولية لم يسايرها ، ارتأينا في هذا المجال التعرض لهذه النقائص وتصنيفها على أساس ارتباطها بالجانب النظري أو التقني.

أولا : نقائص متعلقة بالجانب النظري

1. التقصير المفاهيمي: [1]

يتعلق التقصير المفاهيمي بالإطار المفاهيمي ، الأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية وأيضا المبادئ المحاسبية المرتبطة بتعريف المفاهيم المحاسبية والتنسيق المحاسبي .

غياب إطار مفاهيمي ولو بسيط وبدون أي مرجعية تذكر من جهة ، ومن جهة أخرى فالمشاكل والحالات الجديدة غير المتوقعة من طرف المخطط المحاسبي الوطني، وإن كانت مفسرة من طرف أصحاب الاختصاص غير أن هذه التفسيرات لا تكون حتما متطابقة ، كما أن عدم إعطاء تعريف واضح ودقيق للأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية يدرج ضمن التقصير المفاهيمي .

يعطي النطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني امتيازا لمعلومات الاقتصاد الكلي والإحصاء عن طريق عرض وتصنيف وترتيب البيانات المحاسبية حسب طبيعتها وعلى سبيل المثال فإن إعداد جدول حسابات النتائج يسهل حساب الناتج الخام والقيمة المضافة...الخ.

غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين ، المساهمين ، الملاك...الخ.

كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل: الأصول ، الخصوم ، الأموال الخاصة ، النواتج ، التكاليف.

ولم يدقق شروط مسكها في الحسابات ، وعند إجراء تعديلات على المخطط المحاسبي الوطني بإحداث مخططات قطاعية ، أهمل كثيرا الجانب الخاص بتطوير واستعمال المحاسبة التحليلية .

2. غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني

يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من شأنها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية ، وهذا سواء من الجانب المنهجي أو المحاسبي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حسابات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

[1] Rezzag Labza Imad, Nécessité d'adapter le plan comptable national aux nouvelles exigences comptables international, Mémoires PGS-Comptabilité, Esc, 2004, p67

كما يجب الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حسابات والناشطة بالجزائر ضئيل جدا حيث يفرض القانون هذا الإجراء إلى على المؤسسات المسعرة في البورصة.

ثانيا :النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني[1]

ترتبط هذه النقائص أولا بالإطار المحاسبي وتصنيف الحسابات ، الوثائق الشاملة ، الجرد الدائم وقواعد التقييم ، من حيث أن تبويب المخطط المحاسبي الوطني الحالي لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، منه على سبيل المثال : الرأس المال الصادر و الرأس المال المكتتب غير المطلوب في المجموعة الأولى ، و الاستثمارات المالية في المجموعة الثانية ، و النواتج للقبض في المجموعة الرابعة.

أما فيما يخص تصنيف الحسابات ، فلم توضح الأصول الجارية و غير الجارية ، والخصوم الجارية و غير الجارية، من ناحية أخرى فان تعريف مجموعات الأصول مبني على أساس قانوني (الذمة المالية) الأمر الذي لا يمكن المؤسسة من تقييم أدوات الإنتاج ، والتمييز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال.

كذلك لا يفرق بين سندات التوظيف التي هي قصيرة المدى و سندات المساهمة التي تعتبر استثمار لها قيمة دائمة.

في الجانب الخاص بالوثائق الختامية ، نجد أن المؤسسة مطالبة بانجاز العدد الهائل سبعة عشرة جدولا بالتفصيل لجميع الحسابات التي جاءت في المخطط مهما كان حجم نشاط المؤسسة هذا من ناحية ، من ناحية أخرى الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يظهر معلومات الفترة السابقة حتى يمكن إجراء المقارنة.

فعلى مستوى الميزانية فان وضعية الذمة المالية أهم من الوضعية الاقتصادية حيث لا تعكس القيمة الجارية من خلال استخدامها للتكلفة التاريخية في تقييم الأصول و الالتزامات، كما توجد صعوبة في تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين ، وقابلية المخزون للبيع ، و كذا العمر الإنتاجي للأصول المملوكة والعناصر المعنوية.

أما في جدول حسابات النتائج لا يفرق بين النتيجة الجارية و النتيجة المالية، قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي حتى و إن وجدت فهي عامة ، فالمخطط الوطني يعتمد على التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم في تاريخ الجرد ، لم تحدد طريقة لتقييم المدخولات و المخروجات من المخزن بل تركت حرية للمؤسسات في اختيار الطريقة المناسبة لها ، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يتم فيه التقييم بالقيمة العادلة للعناصر النقدية . كذلك الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق لم يتم معالجتها. والمخطط المحاسبي لم يقدم أي توضيح حول طرق الاهتلاكات ، وكذا معدلاتها ، وكيفية تكوين مؤونة تدني المخزونات و الحقوق المشكوك في تحصيلها.

[1] مذكرة شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ،ص:16

أخيرا التعاريف المقدمة لبعض المجموعات و فروعها لا تناسب محتواها ، مثلا في المجموعة الأولى حساب 18 الربط بين الوحدات لا يمثل وسيلة للتمويل المقدمة أو المتروكة تحت تصرف المؤسسة. أما في المجموعة الرابعة نجد حسابات لا تمثل حقوق مثل حساب 40 حسابات الخصوم المدينة ، المصروفات قيد التعيين ، سندات المساهمة والكفالات، أما حساب 42 يضم حسابات ليست لها علاقة بالاستثمارات ، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يقدم مصطلحات و تعريفات أكثر وضوح.

أما فيما يخص المعالجة المحاسبية لبعض العمليات نجد أن المخطط المحاسبي أهمل القروض الايجارية والعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية ، الإدماج و التصفية . و يمكن تحديد جوانب القصور فيما يلي :

- اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية و ظهور مشكل التضخم
- إهمال المقاربة الوظيفية في إعداد القوائم المالية
- عدم اعتماد جداول تدفقات الخزينة

المطلب الثالث : الاصلاحات التي قامت على المخطط الوطني المحاسبي

قام المخطط الوطني المحاسبي بإصلاحات

أولا : أعمال اللجنة المخطط الوطني المحاسبي [1]

في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر أصبح المجلس الوطني المحاسبي الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية وتمإحداث المجلس الوطني المحاسبة (CNC) بموجب المرسوم التشريعي رقم 96_318 المؤرخ في 1996/09/25، باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية .

وكما سبق الإشارة إليه، فقد تكفل المجلس الوطني للمحاسبة بمهمة تحديث وتغيير المخطط المحاسبي الوطني بما يتلاءم مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، ومحاولة جعله (المخطط) أداة فعالة للتسيير في متناول المؤسسات وقد شكل المجلس في هذا الصدد لجنة مختصة أوكلت لها مهمة تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم توزيع أعمال هذه على المراحل التالية :

1- تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني .

2- إعداد مشروع مخطط محاسبي جديد.

3- صياغة نظام محاسبي جديد.

[1] صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، سنة 2010/2009، ص:70.

استبيان التقييم :[1]

في إطار عملها أحدثت لجنة المخطط المحاسبي الوطني استبيانين لتقييم المخطط المحاسبي الوطني، حيث أرسل الاستبيان الأول إلى خبراء المحاسبة في جانفي 1999، حيث كان هذا الاستبيان طويل نوعا ما وأرسل في فترة كان فيها الخبراء منشغلين بأعمال نهاية الدورة، وهذا ما يفسر العدد القليل للأجوبة المرسلة إلى المجلس الوطني المحاسبة، أما الاستبيان الثاني فهو أيضا موجه إلى خبراء المحاسبة أرسل في جويلية من سنة 2000، حيث كان أقل من سابقه .

يتكون الاستبيان الأول من جزأين، يتعلق الجزء الأول بالاهتمامات العامة، معالجة المبادئ المحاسبية، نقد ومرجعية المفاهيم، عرض القوائم المالية، الإطار المحاسبي وتسوية سندات العمل المهام المحاسبية العمليات الخاضعة للقانون ومؤشرات التسيير ويطلب من المجيبين لهذا الاستبيان إعطاء رايهم حول كل موضوع، والجزء الثاني يتعلق بالتقييم الحالي للمخطط الوطني المحاسبي أي تنظيم ومسك المحاسبة المصطلحات قواعد وسير الحسابات والتقييم، وهي مأخوذة من نصوص المرسوم والقرار المتعلق بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني ويطلب من كل المجيبين إبداء وجهة نظرهم وإعطاء رأيهم حسب سلم.

وفيما يتعلق بالاستبيان الثاني كانت الأسئلة مفتوحة ومتعلقة بالمصطلحات والإطار المحاسبي وبتقديم الميزانية، جدول النتائج، الملاحق، الوثائق الشاملة وطرق التقييم.

المطلب الرابع : الاختيار جزائري للإصلاح[2]

بعد دراسة وفحص الخيارات السابقة من قبل هيئات المجلس ، قام المجلس الوطني للمحاسبة بقبول وتبني الخيار الثالث ، أي تبني إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي يتمثل في النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق والمنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)، في مختلف الجوانب لاسيما في الإطار التصوري ، المصطلحات المبادئ المحاسبية ، قواعد التسجيل والتقييم و القوائم المالية، ويعد هذا الخيار مختلفا تماما عن الخيار الذي اقترحته لجنة المخطط المحاسبي الوطني ، وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحبذان ويفضلان استعمال وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الدول، كما يجب الإشارة إلى أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يفضلون تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف البلدان التي

[1] Conseil national de la comptabilité algérien, rapport sur l'avancement des travaux de la commission du PCN,2000

[2] Samir merouani, le projet du nouveau system comptable financier algérien « anticiper et préparer le passages du PCN 1975aux normes IFRS, mémoire de magistère, ESC, anneé ،2007/2006p70 .

تعتمد على مواردها ، حيث قام البنك العالمي بتمويل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر والذي كان له الأثر على الخيار الجزائري ، وهذا ما يفسر التغيير الجذري لاتجاه الإصلاح . إن إعادة تقنين المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 كان سببا في ظهور مشروع النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات الذي يدخل في إطار تحديث التجهيزات والذي يجب أن يساير الإصلاحات الاقتصادية ، ويأخذ المرجع المحاسبي الجديد للمؤسسات جزءا كبيرا من معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية. (IAS/IFRS) في الواقع يتعلق الأمر بتغيير الثقافة المحاسبية التي تتجاوز محال المحاسبة المتمثلة في محاولة تقريب القواعد التي تشكل المرجع IFRS المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير التقارير المالية الدولية العالمي لأن مطبقة من طرف أكثر من 100 دولة من بينها دول الإتحاد الأوروبي ، وأكثر من 120 منظمة مهنية في العالم . تبدو متباينة في حدود التوحيد المحاسبي، لأنه في (IAS/IFRS) إن إشكالية تطبيق المعايير الدولية المشروع الجديد للمرجع المحاسبي المالي الجزائري يمثل مرجعية واضحة للمعايير الموجودة حاليا. وتمت دراسة المشروع الجديد وأخذه بعين الاعتبار بداية من 12 جويلية 2006 في مجلس الحكومة.

وكما أشرنا سابقا فإن عملية الإصلاح هاته تمت بتمويل من البنك الدولي والذي يكون ربما قد مارس ضغوطا حول خيار الجزائر بشأن إصلاح نظامها المحاسبي .

المبحث الثالث : دراسة مشروع النظام المحاسبي المالي

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني (CNC) لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الأليات التي تصاحب الإصلاح التي قامت بها الجزائر تماشيا مع الوضع الراهن ، فيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى هذا النظام وتصنيفه لهذه الاصول.

المطلب الاول : الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي جاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية مغايير تماما لما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي.

أولا : مفهوم النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001 ،وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني المحاسبة CNC ، قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، وحسب المادة رقم 05/03/02 من القانون 11/07 فإن " تطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.

وهناك عدت تعريفات أخرى نذكر منها: [1]

تعريف 1 : يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعه خزينته في نهاية السنة المالية ."

تعريف 2 "يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين ، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة."

ومنه يلتزم بمسك المحاسبة كل من : [2]

*الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .

*التعاونيات.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 ، بتاريخ 25 نوفمبر2007 ، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 03

[2] القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 03

*الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير اقتصادية مبينة على عمليات متكررة.

*كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ثانيا : خصائص النظام المحاسبي المالي[1]

من خلال التحديد السابق لمفهوم المحاسبة وتطورها يمكن تحديد خصائص المحاسبي كنظام للمعلومات على النحو التالي :

1/ يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولى ، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2/ يتكون من مجموعة من الإجراءات المالية والبشرية التي تتضافر معا لتشكيل الإطار العام للنظام.

3/ يتضمن مجموعة من الاجراءات والقواعد والمبادئ التى تربط بين أجراء النظام مكوناته وتحركها بشكل دينامكي .

5/ يسمح بتوفير المعلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات.

6/ وحدة شاملة ومتكاملة ولا يمكن النظر إليها كأجزاء منفردة ومستقلة عن بعضها البعض.

7/ تحقيق السرعة في انجاز اعمال المحاسبة ليكون بالامكان تقديم البيانات والتقارير الدورية للادارة في الوقت المناسب .

المطلب الثاني: أسباب ومراحل انجازات النظام المحاسبي المالي

سنتطرق الى اسباب ومراحل انجازات النظام المحاسبي المالي

أولا : أسباب تشريع النظام المحاسبي المالي[2]

نظرا لقصور المخطط المحاسبي الوطني، والانتقادات الموجهة إليه من طرف الأكاديميين والمهنيين، قامت السلطات العمومية إلى التفكير في إصلاح هذا المخطط وإعادة بناء نظام محاسبي جديد سمي بالنظام المحاسبي المالي يأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية، وذلك لأسباب مختلفة يمكن التطرق إليها من جانبين :

1. الأسباب الخارجية.

– يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

[1] أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2006 ص13-30

[2] جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص:10-11.

– ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعد ما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

– عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسة لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛

– يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

– يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية؛

– يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثقة وموحدة ومعدة وفق معايير دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات محاسبية متعددة الجنسيات.

2. الأسباب الداخلية.

– تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛

– أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي للبلاد؛

– يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛

– أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية؛

– بحثا على ضمانات عند الوقوع المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ "الحيطة والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ "الصورة الوفية"؛

– يفتقر نظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل.

ثانيا : مراحل انجاز النظام المحاسبي [1]

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هده العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد.

[1] د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، سنة:2008، ص:12

و قد مرت هده العملية بثلاثة مراحل هي :

* المرحلة الأولى : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه و بين معايير المحاسبة الدولية.
* المرحلة الثانية : تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.
* المرحلة الثالثة : وضع نظام محاسبي جديد.

و في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة و هي :

الخيار الأول : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني . الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات.

الخيار الثاني : و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكـون مصدرا للتناقض و الاختلاف.

الخيار الثالث : هذا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية. إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال USGAAP أو التوجهات الأوروبية.

المطلب الثالث: مبادئ و الأستحداثات الجديد للنظام المحاسبي المالي

سوف نتطرق النظام المحاسبي المالي الجديد من حيث المبادئ

أولا : مبادئ النظام المحاسبي المالي[1]

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية ، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرفة بها عامة ولاسيما:

1: محاسبة التعهد : تسجيل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي ، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به .

[1] ايت محمد مراد، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات أهداف، مداخلة في الملتقى الدولي حول الايطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، سنة2009، ص:6

2: استمرارية الاستغلال : تنشأ المؤسسة من أجل مزولة نشاطها باستمرار و لمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية ، لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية باقتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل .

3: الملائمة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية .

4: قابلة الفهم : يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.

5: المصداقية : يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والاداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتماد على مقاييس و أسس الاعتراف المعمول بها .

6: الحيادة : يتم إعداد الوثائق المالية بكل موضوعية .

7: الحيطة والحذر : الهدف من هذه الخاصية هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات والتخفيض في تقييم الخصوم والتكاليف .

8: أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني : يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر ، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني ، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية .

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي

يتميز هذا النظام المحاسبي المالي إستحداثات أساسية تتمثل في العناصر التالية [1]:

-إعتماد الحل الدولي الذي يقرب الممارسة المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسيير مع قاعدة تصورية و مبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة ومن ضمن 3 مرجعيات أوروبية ،أمريكية ، واختار هذا الاخيرة .

-إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات ، تقييمها وإعداد الكشوف المالية ، و الذي يحد من مخاطر التدخل الإداري و اللاإرادي بالمعالجة اليدوية و كذا تسهيل فحص الحسابات .

-التكفل بإحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذي يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار .

-أمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة .

[1] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص:22-23.

المطلب الرابع :أهم التغيرات التي جاء بهاء النظام المحاسبي المالي مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني

إن هذه التغيرات أو الإصلاحات التي جاءت طبعا لفعل القصور الذي يعرفه المخطط المحاسبي الوطني (1975)، هذا المخطط الذي خدم أغراض السياسة الاقتصادية المعتمدة في سنوات السبعينات المبنية على اساس ماكرو اقتصادي يركز على المؤشرات الكلية ويجعل المؤسسة بعيدة عن الاهداف التي أنشئت لأجلها.هذا المخطط لا يماشي إطلاقا مع الواقع الاقتصادي الحالي (سواء المحلي أو الدولي) ما يجعله قاصرا عن واقع المؤسسة، ويدفع بشدة لإيجاد بديل يتوافق مع متطلبات المحيط الدولي الحالي .

ومن أهم التغييرات أو الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 فلخصها كالتالي : [1]

* إن تبني النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات، و يمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي :

– تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية .

– بالنسبة النظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الإقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني و الإداري على الواقع الإقتصادي .

– سيعتمد النظام المحاسبي المالي على القسيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق، و بالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة .

– إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة .

– تسجل الموردون و الزبائن في الصنف الرابع (حسابات الغير) بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع (الحقوق) والموردين في الصنف الخامس (الديون) .

– يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

[1] د.ناصر مراد، عنوان المداخلة: الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، يوم 17- 18 جانفي 2010، ص:9

الجدول01 : مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جداول ملحقة.	الميزانية، جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزنية، جدول نغير الأموال الخاصة، جداول ملحقة
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية وبالإستناد إلى: -القيمة الحقيقية -قيمة الإنجاز -القيمة العادلة
عقود الإيجار	لاتسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية، وكذلك إلتزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات خصوم الميزانية
تكاليف البحث والتطوير	تسجيل ضمن عناصر الأصول	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لاتقدم منافع إقتصادية مستقبلية
جدول سيولة الخزينة	لايوجد	يقدم مقبوضات ومدفوعات الخزينة

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة في 25 مارس 2009 المتضمنة قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيسيرها.

خلاصة

أن المعايير المحاسبة الدولية جاءت كوسيلة لقياس العمليات التي تقوم بها المؤسسة وإيصالها للمستفيدين من مستثمرين ورجال أعمال، وتبرز أهميتها في أنها تعتبر أداة لقياس الأحداث المتعلقة بالمركز المالي وتحديد الطريقة المناسبة التي يتم بها اتخاذ القرار لدى مجلس الإدارة، وهذا لتحسين الوضعية المالية وقد برزت هذه الأهمية بشكل كبير في العقود الثلاث الأخيرة ولذلك نجد أن العديد من الهيئات والمنظمات الدولية أخذت عاتقها صياغة وإصدار هذه المعايير وإقرارها وبذل الجهود لتحقيق أكبر قدر من القبول العلمي لها.

وعليه نجد ان مهنة المحاسبة تواجه تحديات كبيرة في ظل التطورات الاقتصادية وخاصة المتعددة الجنسيات وكذلك تفاقم حالات الاندماج في الأسواق المالية الدولية ولذلك فإن الانتقال الاقتصادي الجزائري بالاهتمام بتطوير المخطط المحاسبي الوطني القديم حيث شكل النظام الجديد تبديلا حقيقا للمحاسبة المطبقة في المؤسسة الجزائرية نحو معايير المحاسبة الدولية والأبلاغ المالي مع المعطيات الجديدة وتقييم وضعها مقارنة مع المؤسسات الآخرى وإظهار قدرتها التنافسية.

تمهيد:

تمثل عناصر الأصول مبالغ مالية هامة في الميزانية بحيث تتحصل على هذه العناصر المكتونة من تثبيتات ومخزونات وحسابات مالية إذ تتحصل على الاستثمارات بغرض استعمالها كأداة للإنتاج وهذه الأخيرة تتقدم تدريجيا

ثم يقوم بعد ذلك بالحصول على مخزونات وبهدف مواصلة نشاطها من خلال استعمالها عمليتي الشراء والبيع أو بهدف تحويلها إلى منتجات ثم بيعها بهامش ربح معين و تلجأ أيضا إلى الحصول على حسابات مالية من عند الغير من خلال توظيف أموالها في المؤسسة وستنطرق في فصلنا هذا إلى مختلف العمليات والتسوية الجردية المتعلقة بجانب الاصول في نهاية السنة والمتمثلة في:

-جرد الاصول

-جرد المخزونات

-جرد الحسابات الغير

المبحث الاول : جرد التثبيتات

التثبيتات كما يفضل تسميتها البعض بالأصول الثابتة ،وهي كل الأصول ذات القيمة الثابتة نسبيا أي أكثر من السنة ،وهي مدة الدورة المحاسبية المالية العادية ،وقد تكون هذه الأصول كما سنرى أصول غير ملموسة معنوية و لكنها ذات قيمة ثابتة و تذر منافع مستقبلية ،و قد تكون ملموسة عينية كالعتاد و الأراضي وكل ما له وجود فعلي ملموس و يستخدم في توليد منافع إقتصادية مستقبلية .

المطلب الاول : عموميات حول التسوية الجردية في الأصول

التثبيتات تتمثل في التثبيتات المادية والمقتناة من طرف المؤسسة أو المنتجة برأسمالها الخاصة وذلك لغرض الاستعمال المباشر أو الاستعمال الغير المباشر في العملية التجارية،أما محاسبيا يمكن تصنيف التثبيتات إلى : تثبيتات عينية وتثبيتات معنوية وتثبيتات مالية ، إن جرد التثبيتات (الاستثمارات كما كانت تسمى في المخطط الوطني المحاسبي) الجرد المادي للتثبيتات من قيم صنفها النظام المحاسبي المالي التثبيتات إلى ثلاثة أنواع: التثبيتات المعنوية، العينية والمالية،

أولا: مفهموم الجرد والتسوية الجردية

هناك عددة تعاريف على ذلك، نذكر منها

تعريف الاصول.[1]

تشكل موارد مراقبة من طرف المؤسسة نتيجة أحداث ماضية ويتوقع أن تعود منها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة .

* وتعرف الأصول على أنها عبارة عن موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة الأحداث السابقة ويتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة إذ يوجد هناك شرطان أساسيان للاعتراف بأصل معين داخل الميزانية .

[1] د.حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر 3، سنة 2008، ص:23

*كما تعرف ايضا :هي عبارة عن منافع اقتصادية (زيادة في خزينة المؤسسة أو أرباحها) مستقبلية محتملة يتم عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة محتملة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي .[1]

* بأنها منافع اقتصادية مستقبلية حصلت عليها المؤسسة نتيجة لمعاملات أو أحداث تمت في الوقت سابق ومن أمثلة الأصول مخزون البضائع والعقارات المملوكة و أيضا حسابات المدينين التي تعني المبالغ المستحقة للشركة طرف الآخرين .[2]

تعريف الجرد : وله عدت تعاريف ونذكر منها[3]

* هو وظيفة مدققة لما تملكه المؤسسة (الاصول) وكل ما تلزم به اتجاه الغير .

* هو المركز المالي الواقعي للمؤسسة واستخراج نتائج أعمالها السنوية من ربح وخسارة .

*هو إحصاء كل الموجودات لتأكد من وجودها نوعا ووزنا لتأكد من كافة التزاماتها وحقوقها

من هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي :

* هو مجموع العمليات التي تتمثل في حصر أصول وخصوم الكيان، عينا ونوعا وقيمة، عند تاريخ الجرد، استنادا إلى عمليات الرقابة المادية وإحصاء المستندات الثبوتية، وعلى الأقل مرة واحدة كل اثني عشرة شهرا (عادة عند قفل السنة المالية) .

تعريف التسوية : فهي عبارة عن قيود لمعالجة الأخطاء و الأنحرافات أو العمليات التي لم تسجل أصلا ، والتي من شأنها جعل الدورة المحاسبية تتحمل الأصول والخصوم بصفة دقيقة .

مفهوم التسويات الجردية :

* يقصد بالتسويات الجردية المراجعات التفصيلية التي يقوم بها المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية لأرصدة الحسابات التي تظهر بميزان المراجعة .[4]

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ج1، ص:46

[2] د.رميدي عبد الوهاب، د. سماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، دار هومه-الجزائر، سنة2011 ص:33.

[3] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص191.

[4] د.وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني،من منشورات الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك، سنة 2007، ص:20

ثانيا: اهمية وأهداف الجرد

1/ أهمية الجرد .

وله أهمية بالغة أثناء عمليات آخر الدورة وتتمثل في البحث عن الفروق الناتجة عن مقارنة ماهو مسجل في الدفاتر ماهو موجود فعلا ومن بينهما :

*استثمارات مسجلة بالدفاتر ولكنها تنازلت عنها المؤسسة .

*استثمارات صنعتها المؤسسة لنفسها ولكنها غير مسجلة بالدفاتر .

* حقوق وديون ظاهرة بالدفاتر ولكنها في الواقع أصبحت مستحيلة التحصيل والدفع .

*مخزونات أتلفت أو فسدت وأصبحت غير قابلة للتحصيل .

*اهتلاكات الاستثمارات المسجلة لم تتم كما يجب (بعضها مبالغ فيها زيادة أخرى فيها نقصان)

*تدهور قيم بعض الأصول ولم يأخذ بعين الاعتبار .[1]

2/ أهدف الجرد:

أن الهدف من الجرد هو إعطاء أصول حقيقة وواضحة عن المركز المالي للمؤسسة من خلال الميزانية الختامية التي تعد في النهاية الفترة ، وهذا من أجل :

–التأكد من القيمة النقدية للأصول والخصوم التي تمثل الواقع في تاريخ الجرد.

–بناءا على الحقق الفعلى بالجرد ، تجرى التسويات الجردية والتي تمثل قيود دفترية في اليومية العامة والدفاتر الأخرى وهذا هو الجانب المحاسبي بالفترة المحاسبية .

–تحديد المركز المالي للمشروع بصورة صحيحة واستخراج نتائج أعماله السنوية من ربح أو خسارة .

3/ ومراحل الجرد[2]

1–مرحلة الإعداد : إن إعداد الجرد يمثل مرحلة هامة في نجاحه حيث يتطلب حذرا شديدا من طرف كل المسؤولين كما يتطلب وعي كل مكلف بالجرد حيث يكون مدركا للمسؤولية المخولة له كما أنه من الضروري تكوين لجنة تسمى بلجنة المعلومات التي تتكون من مدير الوحدة مدراء المصالح ، أمين المخزون ، والمحاسبين للتشاور وفي ظل هذه المرحلة تتدرج مجموعة من الوظائف .

[1] بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي، الطبعة الثالثة 2005، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، ص255

[2] بن عيسى قرمزلي، أعمال الجرد والتسوية حسب النظام المحالي المحاسبي الجديد، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2010/2009، ص:68

-يحدد تاريخ الجرد بحيث يجب أن يدرس بصفة جيدة وذلك وفقا لأهمية كمية المخزونات الموجودة لدى المؤسسة ، وكذا عدد المخازن بها ، فإذا عدد المخازن الموجودة بها فإن كانت مؤسسة كبيرة وتتعامل بكميات كبيرة من المخزونات وجب عليها أن تبدأ عملية الجرد في وقت مبكر بالمقارنة مع تلك التي تتميز بصغر حجم مخزوناتها .

-تاريخ نهاية الجرد يبقي دائما محددا في N/12/31 ويمكن القول بأنه تاريخ إقفال الدورة وحتى تكون عملية الجرد قد تم الإعداد لها بصفة جيدة لابد من توقيف حركات الدخول والخروج أثناء سريان عملية الجرد .

2-مرحلة التقييم : إن تقييم المخزونات تتولاه عادة إداريا المالية والمحاسبة ، ومن أجل ضمان الحد الأقصى لمصداقية هذه المرحلة من أعمال الجرد يتم تحديد فريق يتمون من المحاسب المسؤول وأمين المخزون وكذلك عون مسؤول عن مصلحة شراء لتحديد قيمة المخزونات الموجودة داخل المؤسسة .

3-مرحلة إعداد وثائق الجرد: بعد الانتهاء من عملية الجرد تكون كل المعلومات عليها في الوثائق الجردية بصفة مكتوبة في شكل تقارير مفصلة تعدها الجهة المخولة لذلك .

المطلب الثاني : عموميات حول الاهتلاك

يعبر الاهتلاك عن أستهلاك الميزانية الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو غير مادي يسجل محاسبيا على تكلفة ويدخل ضمن القيمة المحاسبية للأصل الذي يدمج من طرف المؤسسة لحاجاتها الخاصة .

أولا: الاهتلاك

وتطبيقا للنظام المحاسبي المالي تغيرات النظر الى حياته الانتاجية واصبحت تعبر عن فترة منفعتها و استعماله بدل فترة حياته. وهذا التوزيع لقيمة التثبيت على هذه الفترة يسمي الاهتلاك وهناك عدة تعريفات للاهتلاك نذكر منها :

*تعريف : الاهتلاك هو إستهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه .[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، مؤرخ في 26يوليو2008، العدد19، الصادر في25 مارس 2009 ص:9

*هو جزء من تكلفة التثبيت الذي يقتطع من النتائج نظير خدمات المستخدمة في نشاط المؤسسة حتى في غياب الارباح وفي كل سنة مالية وابتداءا من بداية تشغلية[1]

التثبيتات المعنوية : هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية، والمقصود منه هنا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات وبرامج المعلوماتية....إلخ . [2]

ثانيا: أهمية حساب الاهتلاك وتعريف بعض المصطلحات عنها

1) أهمية حساب الاهتلاك

يعتبر الاهتلاك من أهم مصادر تمويل الاستثمارات أو التثبيتات، فهو يسمح للمؤسسة بالحصول على استثمارت جديدة تعوض الاستثمارات التي تم اهتلاكها بصورة كلية ولم تعد صالحة للاستخدام :[3]

-النقص في قيم الاستثمارات له تأثير الميزانية بحيث تظهر الأصول الثابتة للاستثمارات بقيمتها الحقيقية.

-ضمن التكاليف الإجمالية للاستغلال نجد تكاليف ناجمة عن تدني ونقص قيم الأصل الثابت .

-الاهتلاك عنصر من عناصر تكوين التكاليف لابد من أخذ في الحساب قبل تحديد النتيجة .

-مصاريف الصيانة الدورية لا تمنع حساب الاهتلاك السنوي لأن الاهتلاك هو نقص فعلي والصيانة لاتعيد الطاقة الأصلية للاستثمار .

2) تعاريف بعض الصطلحات :

يبدو أن فهم المصطلحات التالية يساعد على إستيعاب أحسن لموضوع الاهتلاكات وخسائر القيمة[4]

*المبلغ القابل للإهتلاك: القيمة الأصلية أي قيمة اقتناء الأصل مطروحا منها القيمة المتبقية .

---

[1] كتوش عاشور، دراسة الصنف الثاني"التثبيتات" مخاطر ألقيت بالمركز الجامعي بالشلف، سنة 2010، ص:11

[2] وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية، الجزائر، سنة 2009، ص53

[3] د.حواس صلاح، مرجع سبق ذكره ، ص:177

[4] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، تم الطبع من طرف متيجة للطباعة، الجزائر، سنة 2010/2009، ص:18

*القيمة المتبقية (Valeur résiduelle) : هي المبلغ الذي ترتقب المؤسسة الحصول عليه عند انقضاء مدة نفعية الأصل مع الأخذ بالاعتبار (بعد طرح) تكاليف الخروج المنتظرة، وغالبا ماتكون هذه القيمة غير معبرة إلا في إطار بعض العمليات الخاصة مثل الامتيازات أو المشاريع ذات الأجل المحدد.

*مدة النفعية(Durée d'utilité): هي مدة استعمال الأصل من طرف المحددة من طرف المؤسسة أو من أطراف أخرى مؤهلة .

*القيمة الحقيقة (Juste valeur) أو (القيمة العادلة): المبلغ الذي يمكن أن يتم تبادله أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية .

*القيمة المحاسبية الصافية: وهي الفرق بين تكلفة اقتناء أو إنتاج الأصل أو (التثبيت) ومجموع الاهتلاكات الخاصة به.اما القيمة المحاسبية فهي القيمة المتبقية من الأصل بعد طرح مجموع الإهتلاك المتراكمة ونواقص القيمة .

* التثبيتات العينية: هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى مابعد السنة المالية .[1]

* التثبيتات المعنوية : هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية، والمقصود منه هنا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات وبرامج المعلوماتية....إلخ .

ثالثا: التثبيتات القابلة للاهتلاك والغير قابلة للاهتلاك [2]

تعتبر التثبيتات ذات مدة استعمال محددة لأسباب فيزيائية، تقنية أو قانونية تثبيتات قابلة للاهتلاك ويكون المبلغ القابل للاهتلاك لتثبيت معين مساويا لقيمة الأصلية (تكلفة الحيازة) منقوصا منه القيمة المتيقية المحتملة في نهاية المدة المنتفعة استعالها من قبل المؤسسة، وفي كثر من الاحيان تكون القيمة المتبقية مساوية للصفر وعليه فإن المبلغ القبل للاهتلاك هو القيمة الاصلية ، ومنه فإن القيمة المحاسبية

[1] وزارة المالية المجلس الوطني المحاسبي، مرجع سبق ذكره ، ص:53

[2] أ. العزازي محمد أ. بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي "السنة الثالثة من التعليم الثانوي"، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، سنة 2012\2013، ص:16.

الصافية للتثبيت هي المبلغ الواجب تسجيله ضمن أصول الميزانية ، وهي مساوية للقيمته الاصلية مطروحا منها اقساط الاهتلاك المتراكمة (وذا تدهور إن وجدة) ، لا تغير من طبيعة التثبيتات القابلة للاهتلاك و التثبيتات تبقى عموما قابلة للاهتلاك، وفي حالة وقع خسارة للقيمة واهتلاك غير قابلة للاهتلاك في هذه الحالة تسجل لها خسارة قيمة، ان المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالاهتلاك مع بعض الخصوصيات :

*تشكل الأراضي و المباني أصولا متمايزة و تعالج كلا على حدى في المحاسبة حتى و لو تم اقتناؤهما معا . فالبناءات هي أصول قابلة للاهتلاك بينما تعد الأراضي على العموم أصولا غير قابلة للاهتلاك.

* تستثنى من الأراضي غير القابلة للاهتلاك ، أراضي الاستغلال مثل أراضي المحاجر و المقالع التي تهتلك نظرا للقلع و الاستخراج الذي يطرأ عليها .

* لايطبق أي أهتلاك على التثبيتات الجاري أنجاها .

*التثبيتات المالية غير خاضعة للاهتلاك عموما .

بالنسبة للمدة الاهتلاك التثبيتات تعود للمؤسسة وكيفية استهلاكها للمنافع الاقتصادي لهذه التثبيتات، غير انه يمكن أن تقدم كمؤشر لمدد الاستعمال التي تطبقها مصلحة الضرائب .

المطلب الثالث: تحديد طرق الاهتلاك وخسائر القيمة

هناك مجموعة من الطرق نذكر منها ما يلي :

أولا : تحديد طرق الاهتلاك :

من الضروري لتحديد طرق هذا الاهتلاك السنوي لأن أصل من الاصول والذي يحمل به الحساب الختامي المختص تبعا للوظيفة التي يخدمها الاصل : الانتاج، او الادراية العامة للمشروع، وعلى ذلك، فإن الاهتلاك بإعتباره توزيعا لتكلفة الاصل على المقدار عمره الاقتصادي ويمكن التواصل إليه بطريقة مستقيمة كما يلي :

$$\text{الاهتلاك السنوي} = \frac{\text{التكلفة الدفترية – القيمة الباقية}}{\text{سنوات العمر الاقتصادي}}$$

وعموما فإن العديد من الطرق التي يمكن أن تستخدم لتحديد طريقة قسط الاهتلاك للتثبيتات منها ما سمح قانون الضرائب الجزائري بتطبيقها ومنها مالم ينص على تطبيقها :

1)طريقة قسط الاهتلاك الثابت : [1]

ويعرف بالاقساط المتساوية للطريقة الاهتلاك الخطي ومن مميزاته إن الاقساط السنوية متساوية، وذلك عن طريق توزيع تكلفة الاصول توزيعا متساويا بعد استبعاد القيمة الباقية خلال سنوات العمر الاقتصادي، ويتم ذلك أما بالمعادلة السابقة أو بتحديد نسبة ثابتة تستخد كمعدل اهتلاك سنوي تضرب في التكلفة الدفترية الاصلية لأصل الثابت معدل الاهتلاك

$$\text{معدل الاهتلاك(t)} = \frac{100}{\text{العمر الانتاجي}}$$

*الاهتلاك المتراكم = قسط الاهتلاك – مجموع الهتلاك السابق

*القيمة المحاسبية الصافية (VNC)= القيمة الاصلية – الاهتلاك المتراكم

يتمثل الجدول:02 في الشكل التالي:

السنة	القيمة الاصلية	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية

وتتميز هذه الطريقة ببساطتها وسهولة استخدامها خاصة إذا كان تحديد العمر الاقتصادي إمرا ميسورا كما في حالة المباني والعقارات الحكر كحقوق الاختراعات...الخ .

ويعاب عليها انها تحمل السنوات المالية بأقساط متساوية من الاهتلاك في حين ان استفادة هذه السنوات قد لا تكون متساوية من الاصل الذي يكون في أفضل حالاته في السنوات الاولى بينما تكثر أعطاله وصيانته في السنوات الأخيرة من عمره الاقتصادي وعلى أي الاحوال فإن هذه الطريقة تعد اكثر الطرق أستخداما في الحياة العلمية.

ملاحظة:

اذا تم الحصول على استثمارات خلال السنة وليس في بدايتها فإننا ولحساب فترة الاهتلاك الخاصة بالنسبة الأولى أي الفترة مابين تاريخ الشراء والنسبة الاولى نطبق القاعدة التالية :

إذا تم الشراء التثبيتات في أول الشهر أي مابين 1 إلى 15 من الشهر فإنه يحسب الشهر كامل أما اذا كان مابين 16 إلى 30 فإن الشهر لا يحسب ضمن فترة الاهتلاك .

[1] د. حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، زمزم شرون و موزعون، لسنة 2011، ص: 276

2) طريقة القسط الاهتلاك المتناقص :[1]

في الاهتلاك تؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية، وتقوم هذه الطريقة على تحميل الحسابات الختامية بأقساط متناقصة عاما بعد عام كلإهتلاك وذلك كتوزيع غير متساوي ولكنه عادل خلال سنوات العمر الاقتصادي .

ويتم عادة عن طريق ضرب معامل الاهتلاك في التكلفة الدفترية (الحقيقية) للأصل وذلك بعد استبعاد قيمة الاهتلاكات في السنوات السابقة وبدون خصم قيمة النفاية عادة على أساس أن يكون رصيد الاصل في نهاية عمره الاقتصادي مقارن القيمة النفاية المتوقع ببيعها بها ويتم الحصول على معدل الاهتلاك المتناقص عن طريق حاصل ضرب معدل الاهتلاك الخطى للتثبيت في أحد المعاملات التى تظهر في الجدول03: جدول المعاملات

معدل الاهتلاك	المعامل
3 أو 4 سنوات	1,5
5 أو 6 سنوات	2
أكثر من 6 سنوات	2,5

ملاحظة :

-يتمثل جدول في نفس الشكل الجدول الاهتلاك السابق .

-تلاحظ انه على الرغم من أن معدل الاهتلاك ثابت ألا ان قسط السنوي للاهتلاك متناقص لأنه المعدل يضرب في رصيد متناقص عاما بعد عام إذ يعد رصيد آخر كل عام رصيداً في بداية العام الذي يليه وهكذا مما يؤدى إلى تحمل الحسابات الختامية بأقسط متناقصة للاهتلاك سنة بعد آخرى مما يتفق مع العدالة بشكل ما.

-ان مجموع الاهتلاك زائدة رصيد اخر لمدة اقتصادى يساوي تقريبا مع التكلفة الأصلية للمعدات التسويقية في هذه الحالة .

-مما يلاحظ في هذا الصدد أنه على رغم من بساطة هذه الطريقة فإنها تمثل عبء حسابيا في تحديد تكلفة الأصل من عام إلى اخر وقد لاتتساوى تماما النتائج النهائية إذا ماتم تقريب الكسور مثلا .

-أن رصيدا آخر العام في نهاية المدة الاقتصادية تكاد تقارب القيمة لبيع المعدات كقيمة باقية وليس من الضروي أن تتساوى هاتيتين القيمتين في كل حالة .

[1] د.عبد الناصر محمد سيد درويش،مبادئ المحاسبة المالية 2 "التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان،ص:224

3)طريقة القسط الاهتلاك المتزايد : [1]

حيث يتم تحديد الاقساط بالنسبة تصاعديه أي أن الأقساط ترتفع سنة بعد آخرى أي تضاف قيمة القسط الاول في السنة الأولى إلى قيمة القسط الثاني من السنة التالية بنسبة تناقص المنفعة المتحققة من الأصل المستهلك، وتبعا لهذه الطريقة فإن قسط الاسنوي A يساوي تكلفة الاستثمار(القيمة الاصلية) على مدة الانتاجي N

حيث مدة الانتاجي هي فترة (عدد السنين) الفاصلة مابين تاريخ شراء التجهيزات ونهاية السنة المعينة اما (m) فهي المجموع الحسابي لسنتين فترة الاستخدام مثال ذلك إذا كانت فترة الاستخدام هي 5 سنوات فإن (N)

(N)= 1+2+3+4+5=15 و إذا كانت فترة الاستخدام هي 7 سنوات فإن :

(N)=1+2+3+4+5+6+7=28

وأن (m) هي عدد كامل فبالنسبة للسنة الأولى نحسب 1= (m) وهذا دون مراعاة لتاريخ شراء التجهيزات سواء أكان ذلك في بداية السنة أو في الأشهر الأخيرة منها وبتغير أخر نقول أننا ولحساب فترة الإهتلاك لا نطبق قاعدة التناسب الزمني بالأشهر في طريقة قسط المتزايد .

ثانيا: التسجيل المحاسبي لتنازل عن التثبيتات : [2]

وعند التنازل عن أحد التثبيتات أو بيعها، يتم أقفال الحسابات التي تخص هذا التثبيت وكان التسجيل المحاسبي للتنازل عن التثبيتات عند ماتتم عملية التنازل يتم تحقق ربح أو خسارة فإذا كان ربح يسجل في حـ/752 فوائد القيمة عن خروج الاصول المثبت غير المالية وعند تحقيق الخسارة تسجل حـ/652 نواقص القييم عن خروج أصول مثبت غير مالية .

[1] عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفقا لنظام المحاسبي المالي(المخطط الوطني المحاسبي)، دار النشر حيطلي برج بوعريريج، الجزائر.
[2] د.شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ج1 ، ص: 124.

ويتم تسجيل القيد التالي:

		-------- تاريخ التنازل --------		قسط الاهتلاك
681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة-أصول غير جارية-		XXXX
	2815	اهتلاك التثبيتات العينية الاخرى		XXXX
		قسط الاهتلاك المكمل		
		-------- N --------		سعر التنازل
512		البنوك والحسابات الجارية		XXXX
2815		اهتلاك التثبيتات العينية الاخري		الاهتلاك المتراكم
2915		خسائر القيمة للتثبيتات العينية الاخرى		XXXX
	752	فوائد القيمة عن خروج الاصول المثبت غير المالية		XXXX
	215	للتثبيتات العينية الاخرى		القيمة الأصلية
		-التنازل عن التثبيتات الاخرى-		XXXX
				فائض القيمة

ثالثا: تسجيل خسائر القيمة للتثبيتات حـ/29

تعريف: [1]عرف النظام المحاسبي المالي خسارة القيمة كالتالي:" بأنها فائض القيمة المحاسبية لأصول عن قيمتها الواجبة (أي الممكنة) التحصيل، وهذا هو نفس التعريف الوارد في المادة 112_7 من النظام المحاسبي المالي أما المادة 112_9 من النظام المحاسبي المالي فتنص على مراجعة الخسارة المدرجة (أي المسجلة) بالنسبة لكل أصل وهذا بهدف زيادة قيمة الخسارة أو تخفيضها تبعا لتطور القيمة القابلة للتحصيل للأصل المعني إن عملية مراجعة وتعديل خسارة القيمة تكون في نهاية السنة، وتجب الملاحظة أن تسجيل الخسارة في قيمة أصل (تثبيت) قابل للاهتلاك تؤدي إلى تغيير (انخفاض) قسط الاهتلاك السنوي خلال السنوات الموالية لتسجيل خسارة القيمة .

يتم اعتماد الحساب 29، عند ثبوت خسائر في القيمة، بحسم حسابات التخصص المتعلق باستغلال أو الحسابات المالية أو الإستثنائية، المعنية (حـ/68)، يتم إعادة تسوية حساب خسارة القيمة في نهاية كل سنة مالية بما يأتي :

-الجانب المدين حسابات التخصص المناسبة عندما يزاد مبلغ خسارة القيمة ،

[1] مصطفي طويل، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، سنة 2010، ص:16

-الجانب الدائن لحساب 78 من نفس مستوى الحساب المستعمل للتخصص، عندما يكون مبلغ خسارة القيمة منقوصا أو ملغيا، خسارة القيمة صارت كلها أو جزء منها غير ذات موضوع، يظهر في الميزانية المبلغ الصافي للتثبيتات بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة، وفي تاريخ بيع التثبيت، يسجل خسارة القيمة التي تم إثباتها سابقا في شكل انخفاض لقيمة التثبيت حتى يمكن تحديد فائض أو ناقص القيمة المطلوب إثباته في حساب النتائج .[1]

التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة :

في حالة زيادة مبلغ خسارة القيمة ويتم ذلك

681		---------- مخصصات الاهتلاك والموؤنات وخسائر القيمة-الأصول غير	---------- XXXX	
	28XX	الجارية-		XXXX
	29XX	اهتلاك التثبيتات الآخرى		XXXX
		خسائر القيمة عن التثبيتات		
		زيادة خسارة في القيمة		

في حالة إلغاء خسارة القيمة ويتم ذلك

29XX		---------- خسائر القيمة عن التثبيتات	---------- XXXX	
	78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		XXXX
		إلغاء خسارة		

[1] أ. العزازي محمد أ. بن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره،ص:33.

المبحث الثاني : جرد المخزونات

يعد المخزون أحد أهم عناصر الأصول المتداولة سواء في المشروعات التجارية أو الصناعية، ويقصد به المخزون السلعي للبضائع والسلع المملوكة للمنشأة في نهاية الفترة المالية سواء كانت في شكل بضاعة جاهزة معدة للبيع كما في المنشأة التجارية، أو تشمل مواد خام مشتراة بقصد إستخدامها في عملية التصنيع والبضاعة تحت التشغيل والبضاعة تامة الصنع أو الجاهزة للبيع كما في المنشأة الصناعية .

المطلب الاول : مفاهيم حول الجرد المخزونات

يعتبر المخزون من البنود الهامة، فمن جهة يؤدي نفاده إلى توقف نشاط المؤسسة، أما توفره بكميات كبيرة فإنه يؤدي إلى احتجاز جزء هام من النقدية، وبالتالي زيادة احتياجات المؤسسة، ومن جهة أخرى فإن للمخزون أثران متعاكسان على القوائم المالية، فارتفاع تكلفة المباع أو المستعمل منه في قائمة الدخل يؤدي إلى انخفاض قيمة آخر مدة في قائمة المركز المالي والعكس .

أولا: تعريف جرد المخزون: [1]

*يقصد بجرد المخزون هو تحديد كمية وقيمة المخزون عن طريق الحصر الفعلي وعلى الطبيعة لجميع أنواع أو أصناف البضاعة التي يمتلكها المشروع في تاريخ الجرد، سواء كانت موجودة في مخازنه، أو لدى الغير، فالعبرة بالملكية وليست الحيازة في تاريخ الجرد،على أن تشكل لذلك لجنة يطلق عليها لجنة الجرد. ومن هذا التعريف نستخلص المفهوم التالي :

تعريف الجرد المادي للمخزون :

*تعريف: هو فحص مادي أي معانية واثبات لمختلف عناصر أصول وخصوم المؤسسة، و احصاء للوثائق الثبوتية، و قد نصت المادة 14 من القانون 07-11 على ذلك: " تكون أصول وخصوم الكيانات لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الاقل، على اساس فحص مادي واحصاء للوثائق الثبوتية، يجب ان يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقة لهذه الاصول والخصوم .

[1] د.عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سبق ذكره، ص:166 .

ثانيا: تسوية حسابات المخزون في نهاية السنة :

ويكون ذلك بتكوين خسائر عن قيمة المخزون إذا كان سعر البيع الصافي أقل من تكلفة المخزون وكذلك تسوية الفروق بين الجرد المادي والرصيد المحاسبي للمخزونات عند الضرورة ، وتتم المتابعة اليومية لحركة المخزون كما يلي :[1]

1)الجرد الدائم :l'inventaire Permanent

طريقة الجرد الدائم تأخذ بالوقت الحقيقي كل حركات المخزون، ولكن لايتم ملاحظة إلا الحركات المحددة بدقة عن طريقة الوثائق (فواتير، سندات دخول أو سندات خروج) يقوم نظام معلومات تسيير المخزون في هذه الحالة على التدفقات " الرسمية " للسلع، إذ أن بعض الأحداث، مثل حوادث التدمير، أخطاء التسجيل و التخزين لا يوجد بعين الاعتبار و تودي إلى تقييم خاطئ للمخزون، في محاسبة التسيير من المهم التأكد الآني من أن المخزون الحقيقي يوافق المخزون المحسوب وفق الجرد الدائم، للقيام بالتصحيحات الضرورية (ايجابية و سلبية) ويمثل الفرق بين المخزون الفعلي والمخزون المحاسبي " فرق الجرد " (une différence d'inventaire)

إن تقييم الكميات الفعلية في المخزون تتم عن طريق عملية عد مادي للسلع في الرفوف وأماكن التخزين، نتكلم حينئذ عن الجرد المخزونات، إن دورية هذه العملية ترتبط بأهمية التدفقات و طبيعة السلع المخزنة و درجة دقة المعلومات التي نريد الحصول عليها في مجال التسيير المخزون، إن القانون الجبائي و االتجاري يفرض على المؤسسات القيام بجرد مجموع سلعها وديونها مرة في السنة على الأقل، ويتعلق الأمر هنا بالجرد المتناوب .

2)الجرد المتناوب : l'inventaire intermittent

كل شيء يحصل في المحاسبة كاننا نقفل الحركات الفعلية للمخزون في الجرد المتناوب، ولابد من الاشارة هنا ان هذا الاقفال لا يوجد عموما إلا في الحسابات، إذ أن بطاقات المخزون الممسوكة في المخازن تمثل جردا دائما ماديا، في هذه الحالة الفرق ينحصر في التقييم، ولا يكون معرفة المخرجات مرتبط فعليا بالعد الذي يتم مرة في السنة على الاقل إلا في حالة عدم وجود هذه البطاقات، إذا كان غير ممكن مسكها لاسباب تقنية، وفي هذه الحالة لا يصبح الجرد المادي و سيلة مراقبة بل المصدر الوحيد للمعلومة، فلنتطرق الآن للمسار المحاسبي، الذي يتمثل فيما يلي بالنسبة لمخزونات مشتراة، في بداية

[1] د.حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص:112.

الفترة، المخزون المجرود والمقيم في نهاية فترة هو مخزون أول مدة للفترة اللاحقة، خلال الدورة نستعمل حـ/38 المشتريات، الذي يتم جعله مدينا بجعل حساب الغير المعني دائنا(حـ/401 مورد والمخزونات، 512 بنك، 515ح ج ب، 53 صندوق ...) في نهاية الفترة نقوم بالجرد المادي، نقيم الموجودات في المخازن وهذا المخزون النهائي يسجل في الجانب المدين لحساب ميزانية مفتوح لهذا الغرض، هذه الحركة المدينة معوضة بجعل حساب "استغلال" دائنا في نفس الوقت مع حساب "ايراد"، حساب الاستغلال يجعل مدينا في نفس الوقت مع المصاريف المتعلقة في نفس الوقت بالمخزون الابتدائي والمشتريات التي تم بذلك ترصيد حساباتها .

المطلب الثاني : تقييم المخزون في نهاية السنة

يتم تقييم المخزونات بتكلفة الشراء أو الاقتناء التي تشمل أسعار الشراء وكل المصاريف الملحة بعملية الشراء، مثل : مصاريف الإدارة و المالية والمصاريف العامة، وعموما يتم تقييم المخزونات إما بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج وهذا على حسب طبيعة المخزون وفي بعض الحالات الخاصة عندما تكون قيمة المخزون غير قابلة للتحقق، يمكن أن يقيم بسعر البيع بعد خفض الهامش المطبق على كل نوع من المخزون، وفي حالة خروج المخزونات من المخازن أو عند عملية الجرد سواء بالنسبة للمواد الأولية أو المنتجات[1]

اولا: تسوية تقييم المخزون في نهاية السنة :

ويتمثل في مايلي :

1) تقييم البضاعة والمواد واللوازم بتكلفة الشراء :[2]

التي تشمل سعر الشراء مضافا إليه مصاريف النقل والرسوم الجمركية وبصفة عامة جميع المصاريف المدفوعة للغير لإيصال هذه المنتجات إلى المؤسسة .

[1] د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، سنة 2008، ص:90

[2] أ. عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الاولى، دار النشر جيطلي، سنة 2009، ص: 42

2) تقيم المنتجات الوسيطة والمنتجات والأشغال قيد التنفيذ والمنتجات التامة الصنع :

بتكلفة الإنتاج التي تشمل تكلفة شراء المواد واللوازم الداخلة في الصنع مضافا إليها كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة الأخرى التي تحملتها المؤسسة لتصنيع هذه المنتجات .

ثالثا: تنص المادة 123-3 من النظام المحاسبي المالي على انه عندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو انتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو انتاج الأصول المذكورة، أما المادة 123-4 من النظام المحاسبي المالي انه في حالات ما إذا كان أي تقييم على أساس التكاليف تنجز عنه قيود بالغة الإفراط أو غير قابلة للإنجاز، فإن الأصول في شكل المخزونات من غير التموينات يتم تقييمها بتطبيق تخفض يناسب هامش الربح الذي يطبقه الكيان في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ إقفال السنة المالية .[1]

ثانيا: طرق تقييم حركة المخزون : [2]

وان من أهم الطرق المحاسبية المستعملة لتقييم حركة المخزون :نذكر منها : طريقة التكاليف الحقيقة (تحدد تكلفة المخزونات باستعمال طريقة الوارد أولا الصادر أولا أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة، في حين طريقة الوارد أخيرا الصدرة أولا ممنوحة الاستعمال حسب هذا المعيار) وطريقة التكاليف المعيارية، وطريقة التكاليف المتغيرة .

1)طريقة التكلفة الوسطية المرجحة: تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار قيمة الإدخالات وكمياتها وذلك بضرب كل تكلفة وحدة لكل إدخال بتاريخ معين في عدد الوحدات التي دخلت في هذا التاريخ، ومجموع هذه القيم يقسم ويرجع بالكميات :

***1 التكلفة الوسيطة المرجحة بعد كل إدخال:** يتم الإخرجات فيها بالتكلفة الوسطية المرجحة بعد كل عملية إدخال، أي أن الاخراجات تختلف في عملية تقييمها وبعد كل إدخال نحسب هذه التكلفة وتقيم بها الاخراجات التي تأتي مباشرة بعدها، ثم نعيد الحساب بعد الإدخالات المقبلة وتقيم بها الأخراجات التي تأتي بعدها وهكذا دواليك .

[1] مصطفي طويل، مرجع سبق ذكره،ص:28

[2] مداخلة الدكتور عمورة جمال، بعنوان: المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها، الملتقى الدولى الأول حول النظام المحاسبي الدولي الجديد،17- 18 جانفي 2010، ص: 90

إن هذه الطريقة تقتضي على الفروقات الوهمية وهو نوع من تحسين سعر المواد أي أنها تجعل السعر مكيفا مع الاسعار الجديدة الموجودة في السوق .

ونستخدم هذه الطريقة العلاقة التالية= (الإدخلات الجديدة + المخزون المتبقي) بقيمته / (الإدخلات الجديدة + المخزون المتبقي) بكميته

*2 **التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الأدخالات:** بهذه الطريقة فإن تقييم مجموع الاخراجات يكون بتكلفة وحدة مشتركة تحسين بعد الدخول كل مشتريات أو انتاج الفترة، لذا فإن الاخراجات تسجل اثنا اخرجها بالكميات فقط وفي أخر الفترة عند حجم كل الادخالات تحسب بها التكلفة الوسطية المرجحة وتقيم بعا الأخراجات، وتحسب تلكفة الوحدة وفق العلاقة :

$$\frac{\text{مجموع الإدخالات للشهر بالقيمة}}{\text{مجموع الإدخالات للشهر بالكمية}} = \frac{\text{مجموع تكلفة الإدخالات}}{\text{مجموع كمية الإدخالات}}$$

*3 **التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات + مخزون أول المدة :** تستعمل هذه الطريقة في حساب تكلفة الوحدات المنصرفة من المخزون وتحسب في آخر الفترة، بعد الإطلاع على مجموع الإدخالات الحقيقية التي تتم في المؤسسة، ونلاحظ أن هذه الطريقة بجمعها لمجموع الإدخالات ومخزون أول المدة فإنها تساهم في التخفيض من تأثيرات التغيرات التي يمكن أن تخضع لها تكلفة الإدخالات، وتحسب بها مجموع الاخرجات بنفس تكلفة الوحدة أو تكلفة مشتركة، و بالتالي تسمع بالحصول على سعر تكلفة أقل تأثيراً بهذه التغييرات.

وتحسب هذه التكلفة بالعلاقة = (مخزون أول مدة + مجموع الإدخالات) تكلفة / (مخزون أول المدة +مجموع الإدخالات) كمية

2)طريقة الوارد أولا الصادر أولا:[1] First In First Out

أي أن المواد التي تدخل أولا يخرج أولا، ويتتابع الخروج حسب الأقدم في الدخول إلى الوصول إلى إخراج الادخلات الاخيرة، يمكن أعتماد هذه الطريقة بالنسبة للمواد التي تتأثر سريعا بعنصر الزمن ويتعلق الأمر بالمواد التي تتعرض سريعا للتلف، من السهولة تطبيق طريقة FIFO ملائمتها مع العمليات في

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره،ج 1، ص: 142

الكثير من المؤسسات، وهي تستخدم أيضا في الأنظمة الدورية لسيطرة على المخزون مما يجعل استخدمها يحقق ببساطة إعداد مستلزمات تسجيل القيود المخزونية .

المطلب الثالث: تسوية الفارق العادي والغير عادي للمخزون في نهاية السنة:

عند تطبيق طريقة الجرد الدائم ومقارنة أرصدة مخزون الجرد المادي (خارج المحاسبة) مع الجرد المحاسبي يظهر لنا مايسمى بفوارق الجرد .

1)تسوية الفارق العادي في المخزون بين الجرد المادى والجرد المحاسبي في نهاية السنة :

في حالة تطبيق الجرد الدائم إذا ما تبين في نهاية السنة أن الجرد المادي كان مغايرة للجرد المحاسبي ونعني بذلك رصيد الحساب والفارق بين الجردين فارقا عادي ومن العلاقة التالية نفسر بينهما :

فوارق الجرد = المخزون المادي – المخزون المحاسبي

وفرق الجرد قد يكون عادي أو مبرر وقد يكون غير عادي وغير مبرر (غير عادي) كما أن

الفرق قد يكون سالب أو موجب، وله حالتين :

حالة 1: الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي للمخزون :[1]

في هذه الحالة الفارق الجرد المبرر السالب يتم في هذه الحالة إرجاع المخزون المحاسبي مساويا للمخزون المادي، وذلك بجعل حسابات المخزونات المعنية (30،31،32) دائنة وذلك بجعل حساب 60 المشتريات المستهلكة (600،601،602) مدينة، وبالنسبة لحساب 355 المنتجات المصنعة يجعل المقابل المدين له الحساب 724 تغير المخزونات من المنتجات وتكون القيود كالتالي :

[1] م. العزازي محمد م. بن لعوربوعلام، مرجع سبق ذكره، ص:64

600		----------	----------	
	30	مشتريات البضائع المبيعة	xxxxx	
		مخزونات البضائع		xxxxx
		تسوية البضاعة		
601		--------	--------	
	31	المواد الأولية	xxxxx	
		المواد الاولية واللوازم		xxxxx
		تسوية المواد واللوازم		
602		----------	----------	
	32	التموينات الآخرى	xxxxx	
		التمويل الآخرى		xxxxx
		تسوية التموينات		
724		----------	----------	
	355	تغيير المخزونات من المنتجات	xxxxx	
		المنتجات المصنعة		xxxxx
		تسوية المنتجات		

حالة2 :الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي المخزون :[1]

وفي هذه الحالة الجرد المبرر موجب حيث يتم إرجاع المخزون المحاسبي مساويا للمخزون المادي وذلك بجعل حسابات المخزونات المعنية (30،31،32) مدينة بمبلغ الفرق وذلك بجعل حـ/ 60 المشتريات المستهلكة (600،601،602) دائنة وبالنسبة لحساب 355 المنتجات المصنعة يجعل المقابل الدائن له الحساب 724 تغير المخزون من المنتجات وتكون :

[1] عطية عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص: 142

30	600	ــــــــ مخزونات البضائع مشتريات البضائع المبيعة تسوية البضاعة	ــــــــ xxxxx	xxxxx
31	601	ــــــــ المواد الأولية واللوازم المواد الأولية تسوية المواد الأوليةو اللوازم	ــــــــ xxxxx	xxxxx
32	602	ــــــــ التموينات المصنعة التموينات الآخرى تسوية التموينات	ــــــــ xxxxx	xxxxx
355	724	ــــــــ المنتجات المصنعة تغيير المخزونات من المنتجات تسوية المنتجات المصنعة	ــــــــ xxxxx	xxxxx

2) تسوية الفارق الغير العادي في المخزون بين الجرد المادي والجرد المحاسبي :[1] بعد التحليل فإن الفوارق غير مبرر سالب يتم اعتبارها استثنائية وتكون أما سالبة أو موجبة وفي حالة اعتبار الفارق في المخزون فرقا غير عاديا فإن النظام المحاسبي المالي ينص على تسوية كالتالي :

حالة1 : الجرد المادي أقل من الجرد الجرد المحاسبي: ويسمى هذا الفارق بفرق الجرد الغير المبرر الغير عادي (سالب) ويعتبر هذا الفرق ناقص قيمة استثنائي ، ويسجل بجعل الحسابات (30،31،32،355) دائنة وذلك بجعل الحساب 657 الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري مدينا، وتكون قيود الفتر كمايلي :

[1] عطية عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص: 142

		--------	---------	
657		الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري	xxxxx	
	30	مخزونات البضائع		xxxxx
	31	المواد الأولية واللوازم		xxxxx
	32	التموينات الأخرى		xxxxx
	355	المنتجات المصنعة		xxxxx
		تسوية المخزونات		

حالة 2 الجرد المادي أكبر من الجرد الجرد المحاسبي : ويسمى هذا الفرق الجرد الغير عادي (غير مبرر) موجب وهي الحالة التي تحقق للمؤسسة منتوجات استثنائية للتسيير الجاري ، مدينا بالفارق، وحساب المخزون المعني دائنا، وتسجل بالقيد التالي:

		--------	---------	
30		مخزونات البضائع	xxxxx	
31		المواد الأولية واللوازم		xxxxx
32		التموينات الأخرى		xxxxx
355		المنتجات المصنعة		xxxxx
	757	المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير		xxxxx
		تسوية المخزونات		

ثانيا: خسائر القيمة عن المخزونات حـ/39 [1]

يمثل الحساب "39" مؤونة تدهور في قيمة المخزونات ولدى تشكيل هذه المؤونات تقيد خسائر قيمة المخزونات المعينة في الجانب الدائن لحساب "39" التي أنشئت وفق طبيعة العناصر المخزنة (أي وفق الحسابات الثانوية لحساب 39 المفتوحة في مدونة الحسابات)، وذلك بجعل الحسابات 685 " المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة–الأصول الجارية "مدينا .

ويعاد تسوية حساب خسائر القيمة الخاصة بطبيعة كل العناصر المخزنة في نهاية كل سنة مالية: –بتسجيل نفس قيد تشكيل المؤونة، أي بوضع حساب "685" مدينا و أحد الحسابات "39" دائنا عند رفع مبلغ المؤونة .

[1] كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ "وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي الماليscf"، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2011، ص:144

–وضع في الجانب الدائن حساب 78 الاسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات وذلك بنفس مستوى الحساب المستخدم للمخصصات ـــ68 ـ بوضع في الجانب المدين أحد حسابات "39" وفق طبيعة العناصر المخزنة، وهذا إذا أصبحت خسارة القيمة كليا أو جزئيا غير ذات موضوع .

ـ يظهر في الميزانية مبلغ المخزونات الصافي بعد طرح خسائر القيمة كما تثبت أرصدة الحسابات "39" بخفضها من مبلغ المخزونات المعينة عند إخراج المخزونات من الاصل .

التسجيل المحاسبي

		------- 200N/12/31 --------		
685		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر قيمة–أصول جارية	XXXX	
	390	خسائر القيمة المخزونات		XXXX
		إثبات خسارة		
		------- N -------		
685		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر قيمة–أصول جارية	XXXX	
	391	خسائر القيمة مواد والوازم		XXXX
		زيادة خسارة		
		------- N -------		
392		خسائر في القيم على التموينات الآخرى	XXXX	
	785	إستراجاءات الاستغلال عن خسائر القيمة والتموينات		XXXX
		–اصول جارية–		
		إنخفاض خسارة ممنوحة		
		------- N -------		
395		خسائر في القيم على مخزونات المنتجات	XXXX	
	785	إستراجاءات الاستغلال عن خسائر القيمة والتموينات		XXXX
		–اصول جارية–		
		إلغاء خسارة		

المبحث الثالث: جرد حسابات الغير والموردين

تمثل حسابات العملاء تعهدات شفوية بسداد مبلغ محدد بعد فترة معينة هي فترة الائتمان والتي تختلف من منشأة إلى أخرى، ويفرق المحاسبين بين حسابات العملاء وحسابات الموردين حيث تمثل حسابات العملاء التعهدات الشفوية الناشئة عن بيع السلع والخدمات التي ترتبط بالنشاط العادى للمؤسسة على الحساب، في حين تنطوى حسابات الموردين على التعهدات الناشئة عن المعاملات الآجلة خلاف بيع السلع والخدمات المرتبطة بالنشاط العادى للمؤسسة .

المطلب الأول:جرد حسابات العملاء

في نهاية السنة المالية تقوم بالمؤسسة بالعليات التالية لتسوية حساباتها اتجاه الغير وتتمثل في مايلي:

أولا: تعرف الجرد المادي لديون العملاء: وتتمثل هذه العملية في ميزانية المراجعية الوثائق التي تثبت الديون التي هي في ذمة العملاء لصالح المؤسسة وتصحيح أي خطأ في مبالغ هذه الديون، إعادة تصنيفها تبعا لطول فترة تحصيلها [1]

1 – تسوية حسابات العملاء التي لها رصيد دائن مع الحساب حـ/ 419 العملاء الدائنون :

في الحالات العادية تكون أرصدة حسابات العملاء في نهاية السنة مدينة فإذا كان رصيد أحد هذه الحسابات دائنا فهذا يعني أن هذا الحساب قد تحول من أصول إلى خصوم (أي من استخدام للأموال إلى مصدر لها) وعليه يجب إظهار هذا الحساب ضمن الخصوم وهذا بعد دمجه في الحساب حـ/ 419 عملاء دائنون إذن في نهاية السنة نجعل حسابات العملاء ذات الرصيد الدائن مدينة وهذا بجعل حـ/ 419 دائنا وفي بداية السنة الموالية نسجل قيدا معاكسا وبهذا يرصد حـ/ 419 والذي نقول عنه أنه حساب تسوية يفتح في نهاية سنة ما ليرصد في بداية السنة الموالية .

[1] عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره،ص:50

		-------	--------	
411		عميل	XXXXX	
	419	حسابات عملاء دائنة		XXXXX
		تسوية رصيد العميل		
		------	------	XXXXX
419		حسابات عملاء دائنة		XXXXX
	411	عميل		
		ترصيد ح/419		

2) عملاء– منتجات لم تعد 2) فواتيرها بعد(أي فواتير قيد التحرير) : [1]

في نهاية السنة يجعل ح/418 مدينا بقيمة النواتج التي لم يتم إعداد فواتيرها بعد والتي تجعل حساباتها دائنة وخلال السنة الموالية وبعد إعداد الفواتير وإرسالها إلى العميل يتم ترصيد الحساب 418 بجعله دائنا وجعل حسابات الغير المعنية (حساب عملاء مثلا) مدينة

		--------	---------	
418		عملاء– منتجات لم تعد فواتيرها بعد	XXXXX	
	700	مبيعات بضاعة		XXXX
	706	خدمات أخرى مقدمة		XXXX
		فواتير قيد التحرير		
		---------	----------	
411		عملاء	XXXX	
	414	عملاء– منتجات لم تعد فواتيرها		XXXX
		إرسال الفواتير وترصيد ح/418		

ثانيا: خسارة القيمة في حسابات الغير [2]

عند أثبات خسارة القيمة في حسابات الغير يتم تقييدها في الجانب الدائن للحسابات 49 للمؤسسة حسب نوع الديون المعينة :

-491 خسارة قيمة في حسابات الزبائن .

[1] عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص:51.

[2] شركة الورقة الزرقة الدولية،طبعة 1، دار متيجة للطباعة، براقي الجزائر،السنة 2008، ص:142

-495 خسارة القيمة في حسابات المجموعة أو الشركاء

-496 خسارة القيمة في حسابات شتئ المدينين

-498 خسارة القيمة في حسابات أخر للغير .

وفي المقابل يتم القيد في الجانب المدين لحسابات التكاليف (مخصصات خسارة القيمة) يضبط حساب خسارة القيمة المتعلق بكل حساب للغير في نهاية كل سنة مالية عن طريق :

*القيد في الجانب المدين لحسابات المخصصات المطابقة عندما يرتفع مبلغ خسارة القيمة .

*القيد في الجانب الدائن للحساب 78 " الاسترداد من خسارة القيمة والمؤونة " عندما ينخفض مبلغ خسارة القيمة أو يلغي(عندما تصبح خسارة القيمة كليا أو جزئيا لامبرر لوجودها)

وعند حلول تاريخ تسديد الدين الذي كان موضوع خسارة في القيمة فإن خسارة القيمة المثبتة سابقا يتم تصفيتها عن طريق القيد في الجانب الدائن من الحساب 78 .

وعندما يتبين بأن الدين غير قابل للاسترداد، تقيد خسارة القيمة في مبلغ الدين ويقيد الفارق المحتمل في حساب 654 خسارة في الديون غير قابلة للاسترداد .

تسوية حسابات العملاء التي لها مبدأ دائن مع الحساب 419 للعملاء(زبائن) دائنون [1]

*التسبيقات أو الدفعات المدفوعة على الحساب التي يستلمها أو الاشغال الواجب تنفيذها أو الخدمات الواجب تقديمها ،

*الأرصدة الأخرى أو المبالغ الزائدة المقبوضة وعملا على مراعاة قاعدة عدم تعويض عناصر الأصول والخصوم في تقديم الكشوف المالية، فأنه ينبغي بالفعل القيام عند نهاية السنة المالية بنقل الأرصدة الموجودة في الحساب 419 الذي يجب أن يرج مبلغه في الخصوم الموازنة .

التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة :

1* تحويل الزبون العادي إلى مشكوك فيه

416		--------- --------- زبائن مشكوك فيهم	XXXXX	
	411	زبائن تحويل الزبون إلى زبون مشكوك فيه		XXXXX

[1] العزازي محمد، بن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص:77 .

2*اثبات خسارة

685		----------		
	491	مخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة–الأصول الجارية–	XXXXX	
		خسارة القيمة عن حسابات الزبائن		XXXXX
		إثبات أو زيادة خسارة قيمة		

3*نقصان في القيمة

491		----------		
	785	خسارة القيمة عن حسابات الزبائن	XXXX	
		استرجات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات الأصول الجارية		XXXXX
		إلغاء خسارة		

المطلب الثاني :تقارب البنكي

تقوم المؤسسة عادة بتسوية حساباتها الجارية دوريا حسب حجم المعاملات البنكية كل شهر أو ثلاثي لتتوافق أرصدة حسابات المؤسسة مع أرصدة البنك أو البريد الموجودفي الكشوف، وفي الثلاثي الأخير تتم التسوية في نهاية الدورة، لهذا عادة ما يرد هذا الموضوع ضمن أعمال نهاية الدورة .

أولا :تعريف حالة التقارب البنكية :[1]

هي وثيقة تظهر كل من حساب البنك في دفاتر المؤسسة وحساب المؤسسة في دفاتر البنك، كما تظهر مختلف التعديلات التي اجريت على الحسابين للوصول إلى الرصيد الحقيقي لحساب البنك لدى المؤسسة.

ثانيا: أهمية التقارب البنكي [2]

عند تقارب الكشف المرسل من طرف البنك للمؤسسة مع حساب البنك المعني المفتوح في المؤسسة، يمكن أن نجد فروقا في الأرصد تعود لأسباب التالية :

*أخطأ التسجيل من طرف أو آخر أو كليهما .

[1] العزازي محمد، بن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص:85 .

[2] بن ربيع حنيفة، الواضح في الحاسبية المالية وفق scf والمعايير الدولية IAS/IFRS الجزء الثاني، منشورات كليك ،الطبعة 2013، ص:145

*فوائد لصالح المؤسسة لم تكن المؤسسة على علم بها وهي ظاهرة في الكشف لعدم وصول إشعار من البنك بذلك .

*تحصيلات من الزبائن عن طريق البنك لم يصل المؤسسة إشعار بها وهي موجودة في الكشف.

*إصدار المؤسسة لشيكات للغير مسجلة لديها ولم يتقدم بها أصحابها لقبضها فلم تظهر في الكشف.

وتتمثل تجسيلات التسوية في الجدول التالي :

حساب البنك بدفاتر المؤسسة(1)			حساب المؤسسة بدفاتر البنك(2)		
البيان	مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
المجموع			المجموع		

المطلب الثالث: جرد حسابات الموردين

تتمثل عملية جرد موردو المخزون والخدمات والتثبيتات في القيام بالعمليات التالية :

أولا: مراجعة الوثائق التي تثبت التزامات (أي ديون) المؤسسة نحو الغير وكذلك تصحيح أي خطأ في مبالغها وإعادة تصنيفها إلى خصوم غير جارية وأخرى جارية وهذا تبعا لتاريخ استحقاقها(تسديدها)

409	401	------ ------- الموردون المدينون المورد تسوية الرصيد المدين للمورد	xxxxx	xxxxx
401	409	------- -------- المورد الموردون المدينون ترصيد ح/ 409	xxxxx	xxxxx

ثانيا: تسوية الأرصدة المدينة لحسابات الموردين : حيث أن حسابات الموردين هي حسابات خصوم فالمنطقي أن رصيد هذه الحسابات يجب أن يكون دائنا في نهاية السنة لكن يحدث أن أرصدة بعض الموردين تكون مدينة في نهاية السنة مثل هذه الحالات غير العادية تتطلب التسوية وذلك بجعل حـ/ 409 حـ/ الموردون – حسابات مدينة (أوأحد فروعه) وحسابات الموردين ذات الرصيد المدين دائنة وبهذا ترصد هذه الأخيرة ويظهر حـ/409 ضمن الأصول إن حـ/ 409 هو حساب تسوية مؤقت يتم ترصيده في بداية السنة الموالية بكتابة قيد للقيد المسجل في نهاية السنة .

خلاصة

إن عملية وضع أرصدة الحسابات في تطابق الواقع تعتبر الخطوة الأولى للوصول ألى التحديد الصحيح لنتيجة الدورة ، وبعد الانتهاء من قيود التسوية والخاصة بأصول الميزانية تقوم المؤسسة بالتسجيل المحاسبي لعمليات إعادة الترتيب التي تسمح بترصيد حسابات التسيير.

وعليه فإن المؤسسة تكون انتهت المؤسسة من العمليات نهاية السنة في جانب الاصول الخاص بها.

تمهيد:

محتوى هذا الفصل حول الدراسة التطبيقية مكان هذه الدراسة بمؤسسة الديوان الوطني للتطهير، حيث خصص هذا الفصل لتسوي الجرد في الاصول لهذه المؤسسة، كما كانت في بداية العمل الصعوبة للحصول على معلومات التي تمكننا من الدراسة لاعتبارها معلومات سرية للمؤسسة، وقبل البداية في العمل أو بدية مهمة لتسوية الجردية في الاصول لابد من التطرق إلى بعض إجراءات أولية وتتمثل في تأكد من سلامة التعيين ونطاق العمل المطلوب منا، ولربط بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي لقد قمت بتقسيم هذا الفصل إلى:

*تقديم لمحة عن المؤسسة.

*الدراسة الجردية لأصول المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

المطلب الاول: تقديم المؤسسة محل تربص

تم اختيار هذه المؤسسة كدراسة حالة نظرا لخصائص معينة من بينها أن المؤسسة صناعية لاتوجد مبيعات فيها .

وتعرف مؤسسة الديوان الوطني لتطهير كالتالي

أولا:تعرف المؤسسة

"الديوان الوطني للتطهير" مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-102 المؤرخ في 27 محرّم 1422 الموافق 1جويلية سنة 2007. يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلّف بالموارد المائية، و يوجد مقرّه الاجتماعي في مدينة الوادي بالشط.

ثاينا: البطاقة الفينية

حل الديوان الوطني للتطهير محل مجموع المؤسسات والهيئات العمومية والوطنية والجهوية والمحلية المكلفة بالتطهير في إطار الخدمة العمومية، ويتقاضى الديوان الوطني للتطهير من الدولة تعوضا مقابل واجب الخدمة العمومية، وذلك بموجب دفتر الشروط العمومية للديوان، وتطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 102-2001 المؤرخ في 21أفريل 2001 خاصة منه المادتين 12و25 وعليه تصرف مساهمة من الدولة لحساب الديوان الوطني للتطهير ، تعوضا عن الفارق بين الموارد المحصلة تطبيقا للتسعيرة التي تقررها الدولة وتكاليف الاستغلال الحقيقية، مع أخذ بعين الاعتبار.

غايتها:

تقديم خدمات عمومية لمحافظة على بيئة الوطن وسلامة الموطنين من الامراض .....إلخ .

اسم مسيرها: السيد المدير جبالي عبد الفاتح

نوع النشاط: انجاز وتركيب قنوات الصرف الصحي مع صيانة والخدمات

عنوان الموقع عن الانترنات: http://ona-dz.org .com

ومن بين مهامها:

يكلّف الديوان، في إطار السّياسة الوطنّية للتنمية بضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني و تنفيذ السّياسة الوطنية للتطهير بالتشّاور مع الجماعات المحلية. و يكلّف، بهذه الصفة، عن طريق التفويض:

– بالتحكم في الإنجاز و الأشغال و كذا استغلال منشآت التطهير الأساسية التابعة لمجال اختصاصه و لاسيّما:

. مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله و كذا تسيير كل منشأة مخصصة لتطهير التجمعات الحضرية و استغلالها، و صيانتها و تجديدها و توسيعها و بنائها و لاسيما منها شبكات جمع المياه المستعملة، و محطات الضخ و محطات التصفية و صرف المياه في البحر، في المساحات الحضرية و البلدية و كذا في مناطق التطور السياحي و الصناعي،

. إعداد و إنجاز المشاريع المدمجة المرتبطة بمعالجة المياه المستعملة و صرف مياه الأمطار،

. إنجاز مشاريع الدراسات و الأشغال لحساب الدولة و الجماعات المحلية .

المطلب الثاني: ملخص عن حياة الديوان الوطني للتطهير في الوادي

عادت الحياة إلى ولاية الوادي بعد دخول مشروع مكافحة صعود المياه إلى السطح حيز التنفيذ، وهو المشروع الذي أقرّه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بعد زيارته للمنطقة سنة 2004، ووقف على معاناة السكان ليعلن عن تخصيص غلاف مالي ضخم بعد دراسة المشروع الذي رصد له 31 مليار دج ودخوله حيز الخدمة في 2009، بهدف القضاء على الظاهرة نهائيا ، يعدّ مشروع مكافحة صعود المياه إلى السطح من أضخم المشاريع التنموية على المستوى الوطني التي أقرّتها السلطات العليا للبلاد لإخراج المنطقة من الغرق في مياهها الجوفية الصاعدة من خلال التحكم في الطبقة المائية وامتصاص الزائد

منها، وكذا تخليص بلدياتها من ظاهرة تصريف المياه المستعملة في الحفر بالقضاء على الآبار التقليدية لجمع المياه المستعملة، وربط كل البيوت بشبكة تصريف المياه وتوجيهها إلى المصبّ النهائي في شطّ حلوفة على طول 51 كلم بعد معالجتها عبر مراحل عن طريق الهواء وبكتيريا خاصة

. وأمام هذا الوضع، قدّم المشروع حلولا أولية تعالج الوضعية من الجذور من خلال الدخول في مرحلة وضع شبكة الصرف الصحي حديثة وفعالة ب 12 بلدية من بين 18 بلدية بطول يقارب 750 كلم بكل من الوادي، كوينين، بياضة، رباح، تاغروت، حساني عبد الكريم، دبيلة، سيدي عون، المقرن، حاسي خليفة، ورقيبة، وتطوير الشبكات الفردية ب 6 بلديات، بالإضافة 57 محطات ضخ (رفع / التسليم)، حيث بلغ عدد السكان المستفيدين من المشروع أكثر من 670 ألف ساكن. اما الشبكة الموضوعة تؤدي دورها بالاعتماد على الأجهزة الحديثة المعالجة للمياه المستعملة بعد تجميعها في أحواض ترتبط بالمحطات الأربعة الكبرى من نوع التنقيع المهوى والخاصة بالتصفية والمعالجة والمنجزة في بلديات كوينين والرقيبة وسيدي عون وحساني عبد الكريم.وإلى جانب ذلك تمّ اعتماد الصرف العمودي في جميع أنحاء المنطقة من خلال الصرف الرأسي عبر انجاز 58 حفرة، منها 51 بئرا مجهزة بمضخات بسرعة استغلال اجمالية تصل 348 لتر / ثانية إلى جانب شبكة الصرف الصحي من 34 كم مستقلة للصرف الصحي في المدينة كقنوات للتفريغ بقطر 90 حتى 315حلول تقنية للتحكم في المياه الصاعدة وحسب مدير التطهير بولاية الوادي، يقوم المشروع بنقل المياه عن طريق شبكة من القنوات نحو محطات التصفية الأربعة وتجميعها في مجموعة من الأحواض المنجزة في كل محطة، وتعالج المياه الزائدة بواسطة أنابيب خاصة مفتوحة تشق هذه الأحواض وتسمح بإدخال كميات كافية من الأوكسجين لتفتيت العوالق بالمياه عن طريق البكتيريا، وبعد أن تتم المعالجة على مراحل يتم دفع المياه المستعملة المصفاة أو المياه الزائدة للطبقة السطحية وتجميعها في محطة الضخ الرئيسية 10 ليتمّ نقلها عبر قناة التحويل الرئيسية جنوب شمال بطول 47 كلم، مرورا ب 9 مداخن ويتم الدفع بها إلى المصبّ النهائي بمنطقة شطّ حلوفة شمال الولاية.من جهة أخرى يتمّ تحليل المياه قبل وبعد خروجها من مرحلة المعالجة، حيث يعتمد المخبريون إلى القيام بتحاليل فيزيائية وكيميائية وعضوية للمياه وفحص مادة النتروجين و المعادن الثقيلة لمعرفة خصائصها ومدى نجاح عملية معالجتها قبل طرحا في الطبيعة.

المطلب الثالث: عرض تقديم الميزانيات لمؤسسة ديوان الوطني للتطهير بالوادي

من خلال المعلومات المتحصل عليها من طرف رئيس مصلحة المحاسبة المالية سنتطرق إلى عرض القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات لسنة 2013 خلال مرحلت التسوية .

-الجداول التالي توضح حسابات عناصر الميزانية في سنة 2013 كمايلي:

1-عرض حسابات الاصول الميزانية : الجدول التالي يلخص حسابات الاصول الافتتاحية لمؤسسة ديوان الوطني للتطهير بالوادي خلال سنة .2013

2- عرض حسابات الخصوم :الجدول التالي يلخص حسابات الخصوم الافتتاحية لمؤسسة ديوان الوطني للتطهير بالوادي لسنة 2013 .

3-عرض ميزان المراجعة قبل الجرد : استندا إلى الملحق (02) نستخرج بعد الانتهاء من تسجيل مختلف التسوية نستطيع وضع ميزان المراجعة العام والذي كما يدل أسمه لمراجعة العمليات التي من قبل.

4-عرض ميزان المراجعة بعد الجرد : من ميزان المراجعة قبل الجرد نستطيع إعداد الميزان المراجعة بعد الجرد ولكن بعد تنظيم الحسابات من أجل أقفال السنة المالية ويسجل ميزان الراجعة بعد الجرد بالمجاميع والأرصدة كما هو مسجل في ميزان المراجعة الذي لدينا في الملحق رقم 04

5-عرض الميزانية الختامية : الجدول التالي يمثل الميزانية في نهاية الجرد سوى في ربح او خسارة.

الجدول رقم 01 يمثل ميزانية الافتتاحية للاصول في 2013/01/01 السنة المالية في 2013

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N -1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء– المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية		5 247 367	5 453 509,84	1 793 857,68	1 793 857,68
أراضي					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوع موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى ومثبتة					
قروض وأصول ماليةغير جارية		169 974,49		169 974,49	169 974,49
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري		5 417 342,01	3 453 509,34	1 963 832,1	1 963 832,17
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون		15 861,68		15 861,68	15 861,68
الضرائب وماشابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة					
الموجودات وماشابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية					
الخزينة					293 829,90
مجموع الأصول الجارية		15 861,68		15 861,68	309 691,58
المجموع العام للأصول		5 727 033,59	3 457 509,8	2 273 523,7	2 273 523

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 01

الجدول رقم 02 ميزانية الافتتاحية للخصوم خلال 2013/01/01 السنة المالية في 2013

الخصوم	ملاحظة	N	N −1
رؤوس الاموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مالغير مستعان به			
علاوات واحتياطات−			
فوارق إعادة التقييتم			
فارق المعدل(1)			
نتيجة صافية/نتيجة حصة المجمع(1)		−17 157 538,75	−17 136 917,70
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل جديد		18 096 759,10	18 796 392,71
حصة الشركة المدمجة(1)		939 220,35	1 059 475,01
حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع1			
الخصوم الجارية			
قروض وديون			
ضرائب			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية(2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			180 877,15
ضرائب			
ديون أخرى			1 033 171,59
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			1 214048,74
مجموع عام للخصوم		939 220,35	2 273 523,75

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 01

الجدول رقم 03 : ميزان المراجعة قبل الجرد لسنة 2013 السنة المالية في 2013

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الاعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية			39 030,00
المشتريات المستهلكة		81 270,70	540043,67
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		81 270,70	579073,67
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال(1- 2)			18 000,00
اعباء المستخدمين			−597 073,6
الضرائب و الرسوم و المدفوعات والمشابهة			16 239842,1
الفائض الاجمالي عن الاستغلال			17 000,00
المنتجات العملياتية الاخرى			−16853915,84
الاعباء العملياتية الاخرى			0,40
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات		−16853915,84	
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			1 052976,75
النتيجة العملياتية			−17906892,19
المنتوجات المالية			
الاعباء المالية			−17906892,19
النتيجة المالية			−169974,74
النتيجة العادية قبل الضرائب (5 +6)		−17906892,19	0,40
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			17736918,10
الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية			−17736918,10
مجموع منتجات الانشطة العادية			
مجموع اعباء الانشطة العادية		−17906892,19	
النتيجة الصافية للانشطة العادية			
العناصر غير العادية ـ المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية ـ الاعباء (يطلب بيانها)		17736918,10	
النتيجة غير العادية		−17736918,10	
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع(1)		−17 157 538,7	−17 736917,1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 02

الجدول رقم 04 عرض ميزان المراجعة بعد الجرد خلال 2013 السنة المالية في 2013

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الاعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية			39 030,00
المشتريات المستهلكة			540043,67
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى			579073,67
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال(1- 2)			18 000,00
اعباء المستخدمين			-597 073,6
الضرائب و الرسوم و المدفوعات والمشابهة			16 239842,1
الفائض الاجمالي عن الاستغلال			17 000,00
المنتجات العملياتية الاخرى			-16853915,84
الاعباء العملياتية الاخرى			0,40
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			1 052976,75
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			-17906892,19
الاعباء المالية			
النتيجة المالية			-17906892,19
النتيجة العادية قبل الضرائب (5 +6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			-169974,74
الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية			0,40
مجموع منتجات الانشطة العادية			17736918,10
مجموع اعباء الانشطة العادية			-17736918,10
النتيجة الصافية للانشطة العادية			
العناصر غير العادية ـ المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية ـ الاعباء (يطلب بيانها)			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع(1)			-17 736917,1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 03

-الجدول رقم 05 : الميزانية الختامية للاصول في 2013/12/31 السنة المالية في 2013

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N -1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية		5 247 367	4 493 983,34	753 384,18	1 793 857,68
أراضي					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوع موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى ومثبتة					
قروض وأصول ماليةغير جارية		169 974,49		169 974,49	169 974,49
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري		5 417 342,01	4 493 983,34	923 358,67	1 963 832,17
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون		15 861,68		15 861,68	15 861,68
الضرائب وماشابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة					
الموجودات وماشابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية					
الخزينة					293 829,90
مجموع الأصول الجارية		15 861,68		15 861,68	309 691,58
المجموع العام للأصول		5 433 203,6	4 493 983,34	939 220,35	2 273 523

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 04

المبحث الثاني: الدراسة الجردية للاصول

بموجب المادتي 9 و10 و11 من القانون التجاري خصوصا المتعلقة بدفتر الجرد نجد أن قد أوفت مؤسسة الشكليات من الالتزامات قانونية هذا من جهة وآخرى بعد الجرد المقابلة مع المحاسب المؤسسة نجد أن تحترم تطبيق المبادئ و المعايير المحاسبية عند القيام بالتسجيلات المختلفة العملية المالية التي تقوم بها المؤسسة .

المطلب الاول: دراسة مقارنة بين الجرد العيني للتثبيتات و الجرد المحاسبي للتثبيتات

استندا من الملحق رقم 05 نعيين الجداول التالية.

الجدول رقم: 06 لدراسة حالة التثبيتات

السنة المالية:2013

رقم الجرد	التعيين	رقم الحساب الاهتلاك	تاريخ الاقتناء	المعدل	القيمة الأصلية	قسط الاهتلاك سابق	قسط الاهتلاك السنوي	مجموع الاهتلاك	القيمة الباقي الصافية
000006	VEH.PICKAUP 4X4	218110	31/08/2007	20,00	1410256,41	1410256,41			
000008	01 IMPRIMANTE EPSON LQ 2090	218230	24/10/2007	33,00	45000,00	45000,00			
000012	01PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
000014	01MOQUETTE PROJET EL OUED	218240	10/09/2007	20,00	630000,00	630000,00			
000015	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
000016	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
000017	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
	TOTAL 281824				2136256,41	2136256,41			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق 05

الجدول رقم 07 : الجرد العيني للاستثمارات (التثبيتات)

السنة المالية:2013

رقم الجرد	التعيين	رقم الحساب الجرد	تاريخ الحصول	المعدل	القيمة الاصلية	الاهتلاك	صافي	القيمة الصافية الباقي	ملاحظات
000006	VEH.PICKAUP 4X4	218110	31/08/2007	20,00	1410256,41	1410256,41			
000008	01 IMPRIMANTE EPSON LQ 2090	218230	24/10/2007	33,00	45000,00	45000,00			
000012	01PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
000014	01MOQUETTE PROJET EL OUED	218240	10/09/2007	20,00	630000,00	630000,00			
000015	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
000016	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
000017	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12750,00	12750,00			
	TOTAL 281824				2136256,41	2136256,41			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق:05

ومن خلال عملية المقارنة مابين الجرد العيني للتثبيتات و الجرد المحاسبي للتثبيتات سنوضح هذه العمليات بالشكل التالي:

الحالة الاولى : فوارق التثبيتات

السنة المالية:2013

الفارق	القيمة العينية	القيمة المحاسبية	رقم
0,00	2136256,41	2136256,41	218

هذه قائمة الفارق بين الاستثمار المحاسبي والاستثمار العيني:

الملاحظة	المبلغ	التعيين	رقم الحساب	الرقم
لايوجد فارق	–	–	–	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق:05

فارق التثبيتات: من خلال عملية الجرد وجدنا أن المؤسسة في جرد للتثبيتات ثابت وهذا يعني ان القيمة العينية تساوي القيمة المحاسبية وهنا لا يوجد فارق .

الحالة الثانية : الفوارق للتثبيتات

السنة المالية: 2013

الفارق	القيمة العينية	القيمة المحاسبية	رقم
630 000,00	1506256,41	2136256,41	218

هذه قائمة الفارق بين الاستثمار المحاسبي والاستثمار العيني:

الملاحظة	المبلغ	التعيين	رقم الحساب	الرقم
فارق سلبي	630 000,00	MOQUETTE PROJET	000014	01

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق:05

فارق التثبيتات: خلال عملية الجرد في هذه الحالة وجدنا أن القيمة العينية أقل من القيمة المحاسبية بسبب نقص للتثبيتات قد يكون في أختفاءه، في عملية السرقة، أو تلف، تغيير في مكان....ألخ وهذا يلخص في حساب 000014 للتثبيتات وللتعيين MOQUETTE PROJET بقيمة 630 000,00 وهذا هو التثبيت الذي جعل الفارق سلبي .

الحالة الثالثة : فوارق التثبيتات

السنة المالية:2013

فارق التثبيتات

الفارق	القيمة العينية	القيمة المحاسبية	رقم
120 000,00	2 256 256,41	2 136 256,41	218

هذه قائمة الفارق بين الاستثمار المحاسبي والاستثمار العيني:

الملاحظة	المبلغ	التعيين	رقم الحساب	الرقم
فارق ايجابي	120 000,00	VEH.PICKAUP 4X4	000005	01

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق:05

فارق التثبيتات : من خلال عملية الجرد في هذه الحالة وجدنا أن القيمة العينية أكبر من القيمة المحاسبية وهذا يدل على أن في عملية الجرد توجد تثبيتات غير ملك للمؤسسة قد تكون إعارة تثبيت من مؤسسة آخرى أو تكون تثبيت لأحد العمال.....إلخ وهذا يعيني أن الفارق موجب بسبب رقم حساب000005 للتثبيتات وتعيين VEH.PICKAUP 4X4 بمبلغ 000 120 وهذا ماجعله فارق أيجابي.

المطلب الثاني: طرق الاهتلاك

استندا من الملحق رقم 06 نستخرج الجدول التالي:

جدول رقم 08: لدراسة حالة الاهتلاكات

السنة المالية:2013

رقم الجرد	البيان	رقم الحساب الاهتلاك	تاريخ الاقتناء	معدل	القيمة الأصلية	قسط الاهتلاك السابق	الاهتلاك السنوي	مجموع الاهتلاك	القيمة الباقية الصافية
000006	VEH.PICKAUP 4X4	281811	31/08/2010	20,00	1410256,41	658119,65	282051,282	940170,93	470085,48
000008	01 IMPRIMANTE EPSON LQ 2090	281823	24/10/2010	33,00	45000,00	32496,75	12503,25	45000,00	00,000
000012	01PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2010	20,00	12750,00	5950	2550	8500	4250
000014	01MOQUETTE PROJET EL OUED	281824	01/01/2010	20,00	630000,00	294000	126000	420000	210000
000015	PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2010	20,00	12750,00	5950	2550	8500	4250
000016	PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2010	20,00	12750,00	5950	2550	8500	4250
000017	PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2010	20,00	12750,00	5950	2550	8500	4250
	TOTAL 281824				2136256,41	1008416,4	430754,53	1439170,93	697085,48

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 06

حالة الاهتلاك الثابت

جدول رقم 09 حالة الاهتلاك ثابت لتثبيت

السنة	القيمة الاصلية	المعدل	الاهتلاك السابق	قسط الاهتلاك	مجموع الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية
2010	630000	%20	–	126000	126000	504000
2011	630000	%20	126000	126000	252000	378000
2012	630000	%20	252000	126000	378000	252000
2013	630000	%20	378000	126000	504000	126000
2014	630000	%20	504000	126000	630000	0,00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم06

الهتلاك الثابت : اسندا إلى الملحق رقم 06 نحسب مثلا بحسب التثبيتات MOQUETTE PROJET رقم الجرد 000006 القيمة الأصلية 630000 عندما نريد حساب اهتلاك هذا التثبيت نجد مايلي :

اولا شئ نحسب قسط الاهتلاك =القيمة الاصلية ÷معدل السنوي مثلا : 630000 على 5 بنا أنها السنة الاولى ل 2010 أي في بداية الاهتلاك وهذا يعيني انه لايوجد اهتلاك سابق فيبقي قسط الاهتلاك هو نفسه الاهتلاك المتراكمأما القيمة الأصلية تبقي ثابت في الاهتلاك الخطي حتى لاخر سنة وقسط الاهتلاك أيضا يبقي ثابت لان ويحسب الاهتلاك المتراكم = الاهتلاك السابق + قسط الاهتلاك السنة الحالية فمثلا في السنة الثاني ل2011 يحسب الاهتلاك المتراكم لها ب

126000 +126000=252000 والقيمة المحاسبية الصافية = القيمة الاصلية – الاهتلاك المتراكم للسنة الحالية، فمثلا لسنة 2011 القيمة المحاسبية الصافية = 630000 – 252000=378000

وبهذه الطريق يتم حساب قسط الاهتلاك لجميع السنوات الباقية وينتهي الاهتلاك عندما تصبح القيمة المحاسبية الصافية تساوي الصفر(0)

حالة الاهتلاك المتناقص

جدول رقم 10 : الاهتلاك المتناقص

السنة	القيمة الاصلية	المعدل	الاهتلاك السابق	قسط الاهتلاك	مجموع الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية
2010	630000	%40	-	252000	252000	378000
2011	378000	%40	252000	151200	403200	226800
2012	226800	%40	403200	90720	493920	136080
2013	136080	%50	493920	68040	561960	68040
2014	136080	%50	561960	68040	630000	0,00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 06

استندا إلى الملحق رقم 06 نأخذ نفس التثبيت السابق .

ولحساب قسط الاهتلاك المتناقص تساوي نفس العملية السابقة ولكن هناء المعدل يختلف ويتم الحصول على المعدل الاهتلاك المتناقص عن طريق حاصل ضرب معدل الاهتلاك الخطي للتثبيت في أحد المعاملات وسنوضحها كمايلي:

من 3 أو 4 سنوات معمل 1.5 ، من 5 أو 4 سنوات معامل 2 ، أكثر من 6 سنوات معامل 2.5

فمثلا عندنا في الجدول قيمة الاصلية 630000 ولدينا 5 عدد السنوات لحساب قسط الاهتلاك للسنة الاولى قيمة الاصلية موجودة ومعدل الاهتلاك غير موجود وقانون المعدل في الاهتلاك المتناقص = 100÷5=20 ×2 = 40 هذا هو المعدل في الاهتلاك المتناقص ونحسب قسط الاهتلاك كالتالي : 630000×40 ÷100=252000 ولحساب الاهتلاك المتراكم يبقى قسط الاهتلاك نفسه لانه لايوجد اهتلاك سابق في السنة الاولى وسنطبقه في السنة الثانية = الاهتلاك السابق + قسط الاهتلاك لسنة الحالية مثلا 252000 + 252000 = 151200 ويبدأ التغيير في القيمة الاصلية في السنة الثالثة لان المعدل يتغيير وتصبح القيمة المحاسبية الصافية الخيرة هي القيمة الاصلية لسنة الموالية لها ومعدل يصبح 50% او نستطيع القسمة على باقي السنوات مثلا لحساب قسط الاهتلاك لسنة 2013 = 136080 ÷ 0.5 = 493920 وتبقي نفس العمليات التالية بنفس طريقة الاولى ونحسب القيمة المحاسبية الصافية لاول السنة في 2010 وتحسب كالتالي:

= القيمة الاصلية – الاهتلاك المتراكم ينفس السنة ومنه: 630000 – 252000 = 378000 حتى يتم اهتلاك التثبيت ويصبح في اخر السنة الصفر(0)

الحالة الثالثة: الاهتلاك المتزايد

جدول رقم 11 : الاهتلاك المتزايد

السنة	المعدل	قيمة الاصلية	الاهتلاك السابق	قسط الاهتلاك	مجموع الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية
2010	1/15	630000	-	42000	42000	588000
2011	2/15	630000	42000	84000	126000	504000
2012	3/15	630000	126000	126000	252000	378000
2013	4/15	630000	252000	168000	420000	210000
2014	5/15	630000	420000	210000	630000	0,00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 06

الأهتلاك المتزايد: استندا إلى الملحق رقم 06 نأخذ نفس التثبيت السابق يحسب كالتالي : عند بدا الحساب الجدول نبدأ بقسط الاهتلاك حيث يكون تحديد الاقساط متصاعدة أي يرتفعة من سنة بعد آخرى ويساوي قساط الاهتلاك يساوي القيمة الاصلية على مدة وتحسب عندما تكون 5 سنوات بحسب معدل 5 سنوات وفي الاهتلاك المتزايد يحسب المعدل كالتالي : (5)=1+2+3+4+5=15 ومنه يحسب قسط الاهتلاك =630000×1÷15=42000 للسنة الاولى ، وتبقي القيمة الاصلية ثابت حتى نهاية الاهتلاك اما قسط الاهتلاك يكون في زيادة إلى اخر سنة .

ولحساب الاهتلاك المتراكم = القيمة الاصلية – القسط الاهتلاك ومثلا: نحسب الاهتلاك المتراكم لسنة2011 يساوي 84000+42000=126000 وعندما نحسب الاهتلاك المتراكم للسنة الاولى لا يكون عندنا اهتلاك سابق ولهذا نسجل قسط الاهتلاك هو نفسه الاهتلاك المتراكم ، ولحساب القيمة المحاسبية الصافية= القيمة الاصلية – الاهتلاك المتراكم مثلا : 630000−42000=588000هذا الحالة تتم في بداية الاهتلاك لسنة 2010 اما باقي السنوات تكون بنفس الخطوات حتى يتم اهتلاك التثبيت إلى الصفر

المطلب الثالث: جرد المخزون

جدول رقم 12 لدراسة حالة الجرد العيني للمخزونات

السنة المالية:2013

التعيين	الملاحظات	المخزون		
		الكمية	السعر	القيمة
3030160 :TUBE EN ACIER D 60	0	1,00	1625,000	1625,000
Total Compte				1625,000
54000296: PRISE FORCE	MG	2,00	516,667	1033,334
548010922:LAMPE DE TETE FRONALE		10,00	760,000	7600,000
587013694: JOINT CAOUTCHOU DIVERS	J/7	7,00	443,000	3101,000
587120200: FLECTORE X113	0	1,00	412,500	412,500
587990055: COURROIE N°: 975X9,5	/9	3,00	350,000	1050,000
Total Compte				13196,834
401100201:FUSIBLE 12 VLT 20 AMP AUTO		60,00	5,000	300,000
449090047: MANETTE DE FREIN K20	0	1,00	4900,000	4900,000
449990050:COURROIE3286X8	///	3,00	450,000	1350,000
449990075:COURROIE1075X9,5	///	2,00	400,000	800,000
467090030:GARNITURE FRIN AV		3,00	2050,000	6150,000
467990002:TEMION CARTE D 120	0	7,00	399,125	2793,875
470100003:MANO DE TEMPERATURE 24V(COMPRESSEUR D66		1,00	1100,000	1100,000
470100004:MANO DE TEMPERATURE 24V(COMPRESSEUR D45		1,00	900,000	900,000
470100005:AIGUILLE TEMPERATURE60l200 COMPRESSEUR D66		1,00	1500,000	1500,000
470100006:AIGUILLE TEMPERATURE60l200 COMPRESSEUR D45		1,00	1500,000	1500,000
470990001:SEPARATEUR D'HUILLE		2,00	850,000	1700,000
480010100:PNEU 900 X20		7,00	22000,000	154000,000
480070068:LAMPE CODE PHARE 24 V –H4 B1l7	BAC 1/7	7,00	250,000	1750,000
480070069: :LAMPE CODE PHARE12V	0	18,00	200,000	3600,000
480990013:TRIANGLE DE PANNE	N/10	1,00	827,381	827,381
Total Compte				183171,256
502120110:VENTILATERU MOBILE	Q/10	3,00	1950,000	5850,000
605110044:TELEPHONE MOBILE NOKIA 1280	0	35,00	2600,000	91000,000
605111062: TELEPHONE MOBILE SAMSUNG E 2252	0	11,00	6200,000	68200,000
Total Compte				165050,000
308060015: BOTTES DE SECURITE	B/8	9,00	1650,000	14850,000
308060031:CASQUE ANTI-BRUIT		1,00	373,000	373,000
308060032:CASQUE DE SECURITE	G9	109,00	332,679	36262,010
308060035:COMBINAISN		60,00	1832,111	109926,666
308060045:BLEU DE TRAVAIL	C12	31,00	1404,831	43549,761
308060085:TRECOT BLANCHE DEMI MANCHE	0	13,00	250,000	3250,000
308060092:GILLET FLUORECNT	C/7	3,00	333,188	999,56
308060146: TENUES AGENTS DE SECURTE "HIVER'		15,00	2600,000	39000,000
301209026: MANCHE DE PELLE		2,00	155,884	311,76
301999015:VERR NOIR RECTANGLE	C13	2,00	50,000	100,000
302991090:TIGE CREMONE		4,00	100,000	400,000
3030060:GRILLAGE SIGNALISATION	0	22,00	3200,000	70400,000
3030068:RUBAN SIGALISATION	E/17	127,00	480,000	60960,00
Total				743425,87

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 07

جدول رقم 13

جدول العام لحسابات المخزونات

	البيان	حركة شهرية		حركة متعددة		الرصيد	
		مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
321100	Stock Produits chimiques de laboratoi	1 475 717,92	1 475 717,92	1 475 717,92	1 475 717,92		
321200	Stock Matériaux de construction	2 495 345,00	2 493 720,00	2 495 345,00	2 493 720,00	1 625,00	
321300	Stock Matériel électrique	735 200,83	722 004,00	735 200,83	722 004,00	13 196,83	
321400	Stock Matériel de branchement	1 792 500,32	1 792 500,32	1 792 500,32	1 792 500,32		
321900	Stock Autres matières consommables	11 600,00	11 600,00	11 600,00	11 600,00		
322000	Stock Fournitures de bureau	445 051,00	445 051,00	445 051,00	445 051,00		
322100	Stock Pièces de rechange des équipeme	9 715,00	9 715,00	9 715,00	9 715,00		
322200	Stock Pièces de rechange pour véhicu	4 150 117,67	3 966 946,42	4 150 117,67	3 966 946,42	183 171,25	
322300	Stock Matériels et mobilier géré en s	362 000,00	196 950,00	362 000,00	196 950,00	165 050,00	
322400	Stock Carburants, lubrifiants	2 536 770,75	2 536 770,75	2 536 770,75	2 536 770,75		0,00
322500	Stock Produits d'entretien des bureau	436 823,28	436 823,28	436 823,28	436 823,28		
322600	Stock Tenues de travail, habillement	3 916 504,91	3 668 293,92	3 916 504,91	3 668 293,92	248 210,99	
322700	Stock Quincaillerie, robinetterie, ou	2 142 110,50	2 009 938,70	2 142 110,50	2 009 938,70	132 171,80	
322800	Stock Consommables informatiques	111 700,00	111 700,00	111 700,00	111 700,00		
322900	Stock Autres fournitures consommables	189 150,00	189 150,00	189 150,00	189 150,00		
TOTAL COMPTE	32	20 810 307,18	20 066 881,31	20 810 307,18	20 066 881,31	743 425,87	
	TOTAL CLASSE 3	20 810 307,18	20 066 881,31	20 810 307,18	20 066 881,31	743 425,87	
	TOTAL GENERAL.....	20 810 307,18	20 066 881,31	20 810 307,18	20 066 881,31	743 425,87	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 08

حالة الفوارق عند المخزون

الفارق	القيمة الدفترية	القيمة المحاسبية	رقم الحساب
0,00	743425,87	743425,87	3

هذه قائمة المخزونات

الملاحظة	المبالغ	المخزون			التعيين	رقم الحساب	رقم
		القيمة	السعر	كمية			
–	–	–	–	–	–	–	01

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم 07 و 08

فارق المخزون :استندا إلى الملحق رقم 07، 08 إذ ماتبين في نهاية السنة أن الجرد العيني كان نفسه الجرد المحاسبي فنقول أن هناك لايوجد فرق عيني وهذا يطبق في أغلب المؤسسات

مثلا: القيمة الحقيقة + القيمة المحاسبية = الفرق بينهما

743425,87 + 743425,87 = 0 ومنه لا يوجد أي فرق.

حالة الفوارق عند المخزون

السنة المالية:2013

الفارق	القيمة الدفترية	القيمة المحاسبية	رقم الحساب
1521,02	741904,85	743425,87	3213

هذه قائمة المخزونات

الملاحظة	المبالغ	المخزون			التعيين	رقم الحساب	رقم
		القيمة	السعر	كمية			
الفارق سلبي	743425,87	1520,00	760,00	2,00	LAMPE DE TETE FRONALE	3213	01
–	–	–	–	–	–	–	02

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق رقم07 و08

الفرق السلبي : استندا إل الملحق رقم 07 و08 إذ ماتبين في نهاية السنة أن الجرد العيني كان أصغر من الجرد المحاسبي فإن الفارق سلبي أن هناك مخزون أما يكون قد سرق أو تلف ....إلخ ، ومنه رقم الحساب 3213 والتعيين LAMPE DE TETE FRONALE وهذا المخزون المفقود بكمية 3 وجدا عند المحاسب مسجلة بكمية 10 اما الجرد العيني فوجدت بكمية 7 وهذا الذي احدث فارق سلبي.

حالة فوارق المخزونات

السنة المالية:2013

الفارق	القيمة الدفترية	القيمة المحاسبية	رقم الحساب
−2279,979	745705,849	743425,87	3213

هذه قائمة المخزونات

الملاحظة	المبالغ	المخزون			التعيين	رقم الحساب	رقم
		القيمة	السعر	كمية			
الفارق ايجابي	743425,87	2280,00	760,00	3,00	LAMPE DE TETE FRONALE	3213	01
–	–	–	–	–	–	–	02

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن المعطيات المقدمة من الملحق:07 و 08

استندا إلى الملحق رقم 07و08 إذ ماتبين في نهاية السنة أن الجرد العيني كان أكبر من الجرد المحاسبي وهذا يعيني أن هناك فارق مخزون ليس ملك للمؤسسة ....إلخ ومنه فإن هذا المحزون جعل الفارق موجب وهو LAMPE DE TETE FRONALE لرقم حساب 3213 وزائد في الكمية للجرد العيني وهي 3 سجلت عند المحاسب 10 ولكن عند الجرد العيني وجددت 13 وهي التي جعلت الفارق ايجابي . وهذا الفارق نادرا ما يحدث في المؤسسات.

خلاصة:

إن عملية وضع أرصدة الحسابات في تطابق مع الواقع تعتبر الخطوة الأولى للوصول إلى التحديد الصحيح لنتيجة الدورة المحاسبية، وبعد الإنتهاء من قيود التسوية الخاصة بالمزانيات تقوم المؤسسة بالتسجيل المحاسبي والجرد العيني في آخر السنة، وتقوم بعملية إعادة الترتيب التي تسمح بترصيد حسابات التسيير، إضافة إلى ميزان المراجعة قبل الجرد وبعده، ثم القيام بإعداد المزانية الختامية،

وبهذا تكون المؤسسة قد إنتهت من رسم كل القوائم المالية الخاصة بها.

الخاتمة

في ظل الإتجاه المتنامي لعولمة المحاسبة، خلقت العديد من التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة والتدقيق منذ مطلع القرن الواحد والعشرين .

ومع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية، أصبح لزام على المهتمين بميدان المحاسبة من مشروعين، خبراء، مهنين و باحثين تقريب البيئة المحاسبية لمواكبة المستخدمين الحادثة، مما دفع بالسلطات الجزائرية لإصدار قانون النظام المحاسبي المالي، والذي بدأ به مطلع سنة 2010، هذا القانون يهدف إلى جعل القواعد والممارسات المحاسبية لمؤسساتنا الإقتصادية بصفة خاصة والإقتصاد الوطني بصفة عامة تتماشي مع المعايير والقواعد الدولية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية ونظرا إلى مكانة التي يشغلها بتسوية جرد الأصول في النظام المحاسبي المالي وكذلك الاهتلاك و المعالجة المحاسبية له و تسوية الجرد في كل من التثبيتات والمخزونات وحسابات الغير فإنه على المؤسسة أتباع أسلوب ناجح في أختيار الجرد والمعالجة المحاسبة له.

نتائج الفرضيات

من خلال الفصول السابقة للبحث وانطلاقا من الفرضيات السابقة الذكر، توصلنا إلى النتائج التالية:

*إن من الاهداف من الرئيسية وراء وضع معايير المحاسبية من قبل العديد من المنطقات المهنية خاصة الدولية هو تسهيل إجراءات مقارنة بين الشركات والمؤسسات.

*التسجيل السليم والمنظم يؤدي إلى الحصول المؤسسة على نتيجة دقيقة تترجم الوضعين لها الصحيحة لها وذلك بعد أعداد ميزان المراجعة قبل الجرد والقيام بالجرد المادي والمحاسبي وإجراء قيود التسوية الازمة والانحرافات المسجلة خلال الدورة المالية ثم إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد وبعد ذلك القيام بالميزانية الختامية.

*مختلف الدفاتر المحاسبية والتقارير المالية و الحسابات الختامية تقيد المؤسسة لكونها تزودها بمعرفة وصفه التنمية المالية لها.

*القيام بعملية الجرد نأخذ حيزا كبيرا من حياة المؤسسة نظرا لأن هدفها هو تحديد نتيجة النشاط الفعلية التي تعكس الصورة الحقيقية للذمة المالية .

نقص طرق كيفية المخزونات للحصول على نتائج وتكلفة مخزون دقيقة .

اقتراحات وتوصيات :

-توفير أقصى معلومات حسب النظام المحاسبي المالي حتي يكون أي أستاذ أو طالب عامل في محال المحاسبة متحصل على المعلومات كافية حول النظام المحاسبي المالي .

-تحسين تسيير كل عناصر الميزانية مع بذل كل المجهودات من أجل تفعيل هذه الأخيرة على أكمل وجه.

-المراقبة المستمرةعلى جميع العمليات الحاصلة في المؤسسات من أجل ضمان نجاح المؤسسة.

-الماومة على المراجعة لمختلف المستندات و الاوراق المالية والدفاتر من أجل تجنب الوقوع في الخطاء.

-التسجيل السليم لمختلف العمليات للحصول على نتيجة مالية صحيحة.

قائمـــــــــة المراجـــــع

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دار الحنين، الأردن، .1995

2. يوسف محمود جرجرة، سالم عبد الله حلمي، المحاسبة الدولية مع تطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، الأردن،سنة .2002

3. سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1992

4. بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999

5. وزارة الاقتصاد ، مبادئ المحاسبة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1994

6. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010

7. د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، سنة:2008

8.د.حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر 3، سنة 2008

9. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010

10. د.رميدي عبد الوهاب، د. سماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، دار هومه–الجزائر،سنة 2011

11.د.وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني،من منشورات الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك، سنة 2007

12. بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي، الطبعة الثالثة 2005، ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر

13.كتوش عاشور، دراسة الصنف الثاني"التثبيتات" مخاطر ألقيت بالمركز الجامعي بالشلف، سنة2010

14.لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، تم الطبع من طرف متيجة للطباعة، الجزائر، سنة 2010/2009،

15.العزازي محمد أ. بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي "السنة الثالثة من التعليم الثانوي"، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، سنة 2012\2013،

16. د. حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، زمزم شرون و موزعون، لسنة 2011 .

17. د.عبد الناصر محمد سيد درويش،مبادئ المحاسبة المالية 2 "التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان .

17. أ.عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفقا لنظام المحاسبي المالي(المخطط الوطني المحاسبي)، دار النشر حيطلي برج بوعريريج، الجزائر.

18. أ. عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الاولى، دار النشر جيطلي، سنة 2009.

19. مصطفي طويل، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، سنة 2010.

20. د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، سنة 2008.

21. كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ "وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي الماليscf"، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2011.

22. وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية، الجزائر، سنة 2009.

23. الورقة الزارقة، معايير المحاسبة الدولية، سنة 2008.

24. بن ربيع حنيفة، الواضح في الحاسبية المالية وفق scf والمعايير الدولية IAS/IFRS الجزء الثاني، منشورات كليك ،الطبعة 2013.

باللغة الفرنسية:

25_ Boukhezar OMAR, La comptabilité de l'entreprise & Le PCN, ED ENIC, Alger, 1983,

25_ Rezzag Labza Imad, Nécessité d'adapter le plan comptable national aux nouvelles exigences comptables international, Mémoires PGS-Comptabilité, Esc, 2004,

27_ Conseil national de la comptabilité algérien, rapport sur l'avancement des travaux de commission du PCN, 2000

28_Samir merouani, le projet du nouveau system comptablefinancier algérien « anticiper et préparer le passages du PCN aux normes IFRS, mémoire de 2007/2006magistère, ESC, anneé

رسائل والأطروحات

29.نوفل زبير، سمير بوحنيش، عبد القادر أحمد مسعود، المعايير المالية المحاسبية الدولية والنظام المالي المحاسبي، جامعة المدية.

30. أ.د/براق محمد . أ./قمان عمر : مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي

31. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008،

عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية،رسالة ماجستير، جامعة الأغواط ، سنة 2006/2005

32. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية ، رسالة ماجستير جامعة باتنة، سنة 2008 ـ 2009

33. محمد فيصل مايدة:أثر الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد على مدونة الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الوادي سنة 2011/2010

34. صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، سنة 2010/2009

35. أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2006 ص 13- 30

35. بن عيسى قرمزلي، أعمال الجرد والتسوية حسب النظام المحالي المحاسبي الجديد، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2010/2009

المداخلات والملتقيات:

36. محمد احمد إبراهيم واخرون , المحاسبة الدولية , منشورات جامعة حلب، 2005

37. د.ناصر مراد، عنوان المداخلة: الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، يوم 17- 18 جانفي 2010

38. ايت محمد مراد، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات أهداف، مداخلة في الملتقى الدولي حول الايطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، سنة2009

39. ناصر مراد، عنوان المداخلة: الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، يوم 17- 18 جانفي 2010

40. مداخلة الدكتور عمورة جمال، بعنوان: المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها، الملتقى الدولى الأول حول النظام المحاسبي الدولي الجديد،17- 18 جانفي 2010

41. أ. هشام سفيان صلواتشي ،مدخلة بعنوان آفاق تطبيق المعايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي ، جامعة الوادي ، ملتقى يومي 17 و 18 جانفي 2010

القوانين والاوامر

42. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 ، بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 03

43. القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 03

الموقع الألكترونية

44 . http://www.startimes.com/?t=23539451 يوم 18/ 02 /2014

45 . http://tarek113.2mo-rpg.com/t9556-topic يوم 2014/03/25

56 . http://cubba.yoo7.com/t1394-topic يوم 2014/03/18

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT (ONA) مديرية التطهير

D'EL OUED

DOSSIER : DIRECTION DE PROJET OUE

Edité le 01/06/2014

09:15:17

BILAN ACTIF

Exercice clos le Réouverture 2011

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilsations corporelles		5 247 367,52	3 453 509,84	1 793 857,68	1 793 857,68
Immobilisations encours					
Immobilsations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		169 974,49		169 974,49	169 974,49
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 417 342,01	3 453 509,84	1 963 832,17	1 963 832,17
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		15 861,68		15 861,68	15 861,68
Impôts					
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		293 829,90		293 829,90	293 829,90
TOTAL ACTIF COURANT		309 691,58		309 691,58	309 691,58
TOTAL GENERAL ACTIF		5 727 033,59	3 453 509,84	2 273 523,75	2 273 523,75

Copyright Genisoft(20011-2012) : O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

BILAN PASSIF

Exercice clos le Réouverture 2011

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Prime et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net part du groupe)		-17 736 917,70	-17 736 917,70
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons inter unités		18 796 392,71	18 796 392,71
TOTAL I		1 059 475,01	1 059 475,01
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANT II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		180 877,15	180 877,15
Impôts			
Autres dettes		1 033 171,59	1 033 171,59
Trésorerie Passif			
TOTAL GENERAL PASSIF III		1 214 048,74	1 214 048,74
TOTAL GENERAL PASSIF		2 273 523,75	2 273 523,75

Copyright Genisoft(2011) : O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT DEL OUED

الملحق رقم 02

Edité le 01/06/2014
09:13:29

DOSSIER DIRECTION DE PROJET OUED SOUF

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)

Du Mois Réouverture **Au Mois** Réouverture 2011

	NOTE	N	N-1
Vente et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE			
Achat consommés			39 030,00
Service extérieurs et autres consommations			540 043,67
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE			579 073,67
Cessions internes fournies			
Cessions internes reçues			18 000,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION			-597 073,67
Charges de personnel			16 239 842,17
Impôts, taxes et versements assimilés			17 000,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION			-16 853 915,84
Autres produits opérationnels			0,40
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur			1 052 976,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL			-17 906 892,19
Produits financiers			
Charges financières			
VI - RESULTAT FINANCIER			
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS			-17 906 892,19
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaires			-169 974,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			0,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			17 736 918,10
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			-17 736 917,70
Eléments extraordinaires (produits) (à preciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à preciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE			-17 736 917,70

Copyright Genisoft(2011) : O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

[redacted] DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

[redacted]

[redacted] DIRECTION DE PROJET OUE

Edité le 01/06/2014

08:21:56

BILAN ACTIF

Exercice clos le Décembre (14) 2011

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilsations corporelles		5 247 367,52	4 493 983,34	753 384,18	1 793 857,68
Immobilisations encours					
Immobilsations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		169 974,49		169 974,49	169 974,49
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 417 342,01	4 493 983,34	923 358,67	1 963 832,17
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		15 861,68		15 861,68	15 861,68
Impôts					
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					293 829,90
TOTAL ACTIF COURANT		15 861,68		15 861,68	309 691,58
TOTAL GENERAL ACTIF		5 433 203,69	4 493 983,34	939 220,35	2 273 523,75

Copyright Genisoft(20011-2012) : O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT
DEL OUED
DOSSIER : DIRECTION DE PROJET OUE

الملحق رقم (03)

Edité le 01/06/2014
08:21:56

BILAN ACTIF

Exercice clos le Décembre (14) 2011

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilsations corporelles		5 247 367,52	4 493 983,34	753 384,18	1 793 857,68
Immobilisations encours					
Immobilsations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		169 974,49		169 974,49	169 974,49
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 417 342,01	4 493 983,34	923 358,67	1 963 832,17
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		15 861,68		15 861,68	15 861,68
Impôts					
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					293 829,90
TOTAL ACTIF COURANT		15 861,68		15 861,68	309 691,58
TOTAL GENERAL ACTIF		5 433 203,69	4 493 983,34	939 220,35	2 273 523,75

Copyright Genisoft(20011-2012) : O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

BILAN PASSIF

Exercice clos le Décembre (14) 2011

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Prime et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net part du groupe)		-17 157 538,75	-17 736 917,70
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons inter unités		18 096 759,10	18 796 392,71
TOTAL I		939 220,35	1 059 475,01
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANT II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			180 877,15
Impôts			
Autres dettes			1 033 171,59
Trésorerie Passif			
TOTAL GENERAL PASSIF III			1 214 048,74
TOTAL GENERAL PASSIF		939 220,35	2 273 523,75

Copyright Genisoft(2011) : O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT
D'EL OUED

DOSSIER DIRECTION DE PROJET OUED SOUF

Edité le 01/06/2014
08:22:57

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)

Du Mois Réouverture **Au Mois** Décembre (14) 2011

	NOTE	N	N-1
Vente et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE			
Achat consommés			39 030,00
Service extérieurs et autres consommations		81 270,70	540 043,67
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		81 270,70	579 073,67
Cessions internes fournies			
Cessions internes reçues			18 000,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		-81 270,70	-597 073,67
Charges de personnel		16 035 794,55	16 239 842,17
Impôts, taxes et versements assimilés			17 000,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-16 117 065,25	-16 853 915,84
Autres produits opérationnels			0,40
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		1 040 473,50	1 052 976,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-17 157 538,75	-17 906 892,19
Produits financiers			
Charges financières			
VI - RESULTAT FINANCIER			
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		-17 157 538,75	-17 906 892,19
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaires			-169 974,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			0,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		17 157 538,75	17 736 918,10
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-17 157 538,75	-17 736 917,70
Eléments extraordinaires (produits) (à preciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à preciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-17 157 538,75	-17 736 917,70

Copyright Genisoft(2011) : O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT
D'EL OUED
ROUTE DE TEBESSA EL OUED
Dossier : DIRECTION DE PROJET OUED SOUF

الملحق رقم 1

ETAT DES INVESTISSEMENTS

Edité le : 26/05/2014
09:53
Page : 1

Exercice : 2013

N° Inv.	Désignation	Cpt Inv	Date Acq.	Taux	Val.Acquisition	Amortissem.	Val. Nette	Observations
000005	VEH.PICKAUP 4X4	218110	31/08/2007	20,00				
000006	VEH.PICKUP 4X4	218110	31/08/2007	20,00	1 410 256,41	1 410 256,41		
000007	VEH.NISSAN 4X4 2.2 DCI	218110	22/10/2007	20,00				
000008	01 IMPRIMANTE EPSON LQ 2090	218230	24/10/2007	33,00	45 000,00	45 000,00		
000012	01 PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		
000014	01 MOQUETTE PROJET EL OUED	218240	10/09/2007	20,00	630 000,00	630 000,00		
000015	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		
000016	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		
000017	PORTE AFFICHE 2407	218240	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		
Total					**2 136 256,41**	**2 136 256,41**		

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT
D'EL OUED
ROUTE DE TEBESSA EL OUED
Dossier : DIRECTION DE PROJET OUED SOUF

الملحق رقم 06

Edité le : 26/05/2014
09:54
Page : 1

ETAT DES AMORTISSEMENTS

Exercice : 2013

N° Inv.	Désignation	Cpt Amort	Date Acq.	Taux	Val. Origine	Dot. Anter	Dot. Exercice	Amor.Cumul	Val. Nette
000005	VEH.PICKAUP 4X4	281811	31/08/2007	20,00					
000006	VEH.PICKUP 4X4	281811	31/08/2007	20,00	1 410 256,41	1 410 256,41		1 410 256,41	
000007	VEH.NISSAN 4X4 2.2 DCI	281811	22/10/2007	20,00					
000008	01 IMPRIMANTE EPSON LQ 2090	281823	24/10/2007	33,00	45 000,00	45 000,00		45 000,00	
000012	01 PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		12 750,00	
000014	01 MOQUETTE PROJET EL OUED	281824	10/09/2007	20,00	630 000,00	630 000,00		630 000,00	
000015	PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		12 750,00	
000016	PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		12 750,00	
000017	PORTE AFFICHE 2407	281824	08/09/2007	20,00	12 750,00	12 750,00		12 750,00	
TOTAL	**281824**				**2 136 256,41**	**2 136 256,41**		**2 136 256,41**	

07 الملحقة

O.N.A

Ctr. Comptable : DOSSIER DIRECTION D' EL OUED Date : 13/02/2

Exercice Comptable : 2013
Unite Concemée : ONA
Magasin Concerné : MAGASIN ELOUED
A la date Du : 13/02/2014

INVENTAIRE COMPTABLE VALORISE PAR NOMENCLATURE

Etat en Simulation

Nomenclature	Emplacement	STOCK		
		Quantité	Prix	Montant
21200 : STOCK MATERIAUX DE CONSTRUCTION				
303013160 : TUBE EN ACIER D 60	0	1.00	1 625.000	1 625.000
Total Compte				1 625.000
21300 : STOCK MATERIEL ELECTRIQUE				
542000296 : PRISE FORCE	MG	2.00	516.667	1 033.334
548010922 : LAMPE DE TETE FRONTALE	0	10.00	760.000	7 600.000
587013694 : JOINT CAOUTCHOU DIVERS	J/7	7.00	443.000	3 101.000
587120200 : FLECTORE X 113		1.00	412.500	412.500
587990055 : COURROIE N°: 975 x 9.5	I9	3.00	350.000	1 050.000
Total Compte				13 196.834
22200 : STOCK PIECES DE RECHANGE-VEHICULE/ENGINS				
401100201 : FUSIBLE 12 VLT 20 AMP AUTO		60.00	5.000	300.000
449090047 : MANETTE DE FREIN K120	0	1.00	4 900.000	4 900.000
449990050 : COURROIE 3286 X 8	////	3.00	450.000	1 350.000
449990075 : COURROIE 1075 X 9.5	////	2.00	400.000	800.000
467090030 : GARNITURE FRIN AV		3.00	2 050.000	6 150.000
467990002 : TEMION CARTE D 120	0	7.00	399.125	2 793.875
470100003 : MANO DE TEMPERATURE 24v/compresseur d66		1.00	1 100.000	1 100.000
470100004 : MANO DE TEMPERATURE 24v/compresseur d45		1.00	900.000	900.000
470100005 : AIGUILLE TEMPERATURE 60/200 COMPRESSEUR D66		1.00	1 500.000	1 500.000
470100006 : AIGUILLE TEMPERATURE 60/200 COMPRESSEUR D45		1.00	1 500.000	1 500.000
470990001 : SEPARATEUR D'HUILLE		2.00	850.000	1 700.000
480010100 : PNEU 900 x20		7.00	22 000.000	154 000.000
480070068 : LAMPE CODE PHARE 24 V -H4 B 1/7	BAC 1/7	7.00	250.000	1 750.000
480070069 : LAMPE CODE PHARE 12 V	0	18.00	200.000	3 600.000
480990013 : TRIANGLE DE PANNE	N/10	1.00	827.381	827.381
Total Compte				183 171.256
22300 : STOCK MATERIELS MOBILIER GERE EN STOCK				
502120110 : VENTILATEUR MOBILE	Q/10	3.00	1 950.000	5 850.000
605110044 : TELEPHONE MOBILE NOKIA 1280	0	35.00	2 600.000	91 000.000
605111062 : TELEPHONE MOBILE SAMSUNG E 2252	0	11.00	6 200.000	68 200.000
Total Compte				165 050.000
22600 : STOCK TENUES TRAVAIL, HABILLEMENT				
308060015 : BOTTES DE SECURITE	B/8	9.00	1 650.000	14 850.000
308060031 : CASQUE ANTI-BRUIT		1.00	373.000	373.000
308060032 : CASQUE DE SECURITE	G9	109.00	332.679	36 262.01
308060035 : COMBINAISON		60.00	1 832.111	109 926.660
308060045 : BLEU DE TRAVAIL	C12	31.00	1 404.831	43 549.76
308060085 : TRECOT BLANCHE DEMI MANCHE	0	13.00	250.000	3 250.000
308060092 : GILET FLUORECENT	C/7	3.00	333.188	999.564
308060146 : TENUES AGENTS DE SECURITE " Hiver "		15.00	2 600.000	39 000.000
Total Compte				248 210.994
22700 : STOCK QUINCAILLERIE, ROBINE/OUTI/DROGUERIE				
301209026 : MANCHE DE PELLE		2.00	155.884	311.764
301999015 : VERRE NOIR RECTANGLE	C13	2.00	50.000	100.000
302991090 : TIGE CREMONE		4.00	100.000	400.000
303030066 : GRILLAGE SIGNALISATION	0	22.00	3 200.000	70 400.00
303030068 : RUBAN SIGNALISATION	E/17	127.00	480.000	60 960.00
Total Compte				132 171.76
60100 : STOCK PROVENANT D'IMMOBILISATIONS				
603010001 : CHAISE EN PLASTIQUE	0	20.00	1.000	20.00
Total Compte				20.00

Nomenclature	Emplacement	STOCK		
		Quantité	Prix	Montant
Total Général				743 445.8

الملحق رقم 08

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT
D'EL OUED

Edité le 27/05/2014

DOSSIER: DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT ELOUED

Balance Générale des Comptes

Au Mois Décembre 2013

LIBELLE DU COMPTE		MOUVEMENTS DU MOIS		MOUVEMENTS CUMULES		SOLDE	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débiteur	Créditeur
321100	Stock Produits chimiques de laboratoi	1 475 717,92	1 475 717,92	1 475 717,92	1 475 717,92		
321200	Stock Matériaux de construction	2 495 345,00	2 493 720,00	2 495 345,00	2 493 720,00	1 625,00	
321300	Stock Matériel électrique	735 200,83	722 004,00	735 200,83	722 004,00	13 196,83	
321400	Stock Matériel de branchement	1 792 500,32	1 792 500,32	1 792 500,32	1 792 500,32		
321900	Stock Autres matières consommables	11 600,00	11 600,00	11 600,00	11 600,00		
322000	Stock Fournitures de bureau	445 051,00	445 051,00	445 051,00	445 051,00		
322100	Stock Pièces de rechange des équipeme	9 715,00	9 715,00	9 715,00	9 715,00		
322200	Stock Pièces de rechange pour véhicu	4 150 117,67	3 966 946,42	4 150 117,67	3 966 946,42	183 171,25	
322300	Stock Matériels et mobilier géré en s	362 000,00	196 950,00	362 000,00	196 950,00	165 050,00	
322400	Stock Carburants, lubrifiants	2 536 770,75	2 536 770,75	2 536 770,75	2 536 770,75		0,00
322500	Stock Produits d'entretien des bureau	436 823,28	436 823,28	436 823,28	436 823,28		
322600	Stock Tenues de travail, habillement	3 916 504,91	3 668 293,92	3 916 504,91	3 668 293,92	248 210,99	
322700	Stock Quincaillerie, robinetterie, ou	2 142 110,50	2 009 938,70	2 142 110,50	2 009 938,70	132 171,80	
322800	Stock Consommables informatiques	111 700,00	111 700,00	111 700,00	111 700,00		
322900	Stock Autres fournitures consommables	189 150,00	189 150,00	189 150,00	189 150,00		
TOTAL COMPTE	32	20 810 307,18	20 066 881,31	20 810 307,18	20 066 881,31	743 425,87	
	TOTAL CLASSE 3	20 810 307,18	20 066 881,31	20 810 307,18	20 066 881,31	743 425,87	
	TOTAL GENERAL.....	20 810 307,18	20 066 881,31	20 810 307,18	20 066 881,31	743 425,87	

الملحق رقم 09

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populair

ETAT DE RAPPROCHEMENT BANCAIRE
MOIS DE MARS 2014

BANQUE :EL BADR AGENCE D'ELOUED
N° COMPTE : 003-00388-300714000031 DE LA SUJETION DU SERVICE PUBLIC (DIRECTION D'ELOUED)

ECRITURES A COMPTABILISER CHEZ L' O N A				ECRITURES A COMPTABILISER CHEZ LA BANQUE			
DATE	LIBELLES	DEBIT	CREDIT	DATE	LIBELLES	DEBIT	CREDIT
-	Solde au 31/03/2014	**2 182 881,69**	-	-	Solde au 31/03/2014	-	**2 182 881,69**
SOLDE RAPPROCHEMENT		**0,00**	-	-	SOLDE RAPPROCHEMENT	**0,00**	**2 182 881,69**
SOLDE FINAL		**2 182 881,69**	-	-	SOLDE FINAL	-	**2 182 881,69**

SIGNATURE ET CACHET DU DFC

10 مرفق 1

[redacted] EL OUED

[redacted]

NOUS AVONS L'HONNEUR DE VOUS ADRESSER LE RELEVE DE VOTRE COMPTE
PRESENTANT SAUF ERREUR OU OMISSION LE SOLDE CI-CONTRE
NOUS VOUS PRIONS D'AGREER NOS SALUTATIONS DISTINGUEES
B . A . D . R

DATE OPER	LIBELLE	NUM PIECE	DATE DE VALEUR	DEBIT	CREDIT
			19 03 2014		31 000 000,00
18 03 2014	VIREMENT RECU	06380636	18 03 2014	4 960 817,84	
19 03 2014	CONSTITION PROVISION	00131772	18 03 2014	2 723 000,08	
19 03 2014	CONSTITION PROVISION	00131773	22 03 2014	1 713 625,62	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 311 773,23	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 408 813,64	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 061 349,90	
23 03 2014	R SAL MARS 3014		22 03 2014	1 111 124,03	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 045 268,10	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 104 712,62	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 129 392,01	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 159 004,85	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 127 565,98	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	1 105 055,69	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	326 261,33	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	2 530 823,76	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	4 990 752,80	
23 03 2014	R SAL MARS 2014		22 03 2014	10 310,22	
31 03 2014	AGIOS		31 03 2014		
TOTAL DES MONTANTS				28 819 651,70	31 000 000,00

SOLDE AU : 01 03 2014 2 533,39 C

SOLDE AU : 31 03 2014 2 182 881,69 C

الملحق رقم 11

ANNEXE 4

TAUX D'AMORTISSEMENTS APPLICABLES AU NIVEAU DE L'OFFICE

(Suivant circulaire N°8 F/DELF/LF.89 du 18/02/1989 émanant de la direction des études et de la législation fiscale faisant référence à l'article 11 de la loi N°88-33 du 31/12/1988 portant loi de finances pour 1989).

N° de Comptes	INTITULE DES COMPTES	Taux d'amortissement
21	**Valeurs incorporelles**	
212	**Droits de la propriété industrielle et commerciale**	
212100	Concessions	10%
212200	Logiciels	33,33%
212300	Brevets, licences, marques	10%
212900	Autres droits de la propriété industrielle et commerciale	10%
24	**Equipements de production**	
240	**Bâtiments**	
240000	Bâtiments industriels	5%
240100	Bâtiments administratifs et commerciaux	5%
240200	Bâtiments de construction légère (bois, préfabriqués, etc.)	10%
241	**Ouvrages d'infrastructure**	
241000	Voies de transport	5%
241100	Ouvrages d'art	5%
242	**Installations complexes**	
242000	Installations complexes	10%
243	**Matériel et outillage**	
243000	Matériel et outillage d'atelier	10%
243100	Matériel et outillage spécifique d'exploitation et d'intervention	10%
243200	Matériel et outillage de chantier	10%
243300	Matériel d'incendie et de sécurité	10%
243400	Matériel de levage et de manutention	10%
243500	Matériel de contrôle laboratoire	10%
243600	Matériel de topographie	10%
243900	Autres matériels et outillages	10%
244	**Matériel de transport**	
244000	Matériel automobile : légers	20%
244010	Matériel automobile : lourds et transport en commun	20%
244090	Autres matériel automobile	20%
245	**Equipements de bureau**	
245000	Mobilier de bureau	10%
245100	Matériel de bureau	10%
245500	Matériel informatique	33,33%
245600	Matériel de communication, de pédagogie et de publicité	20%

246	**Emballages récupérables**	
246000	Emballages récupérables.....	**20%**
247	**Agencements et installations**	
247000	Agencements des terrains.....	**10%**
247100	Agenc.et instal. des bâtiments administratifs et commerciaux.....	**10%**
247900	Autres agencements et installations.....	**10%**
25	**Equipements sociaux**	
250	**Bâtiments sociaux**	
250000	Logements du personnel.....	**5%**
250200	Bâtiments pour œuvres sociales.....	**5%**
251	**Matériel social**	
251100	Matériel médical.....	**10%**
251200	Matériel de cantine et foyers.....	**20%**
251900	Autre matériel social.....	**20%**
252	**Mobilier et équipement ménager**	
252000	Mobilier social.....	**10%**
252100	Equipements ménagers.....	**10%**
257	**Aménagements sociaux**	
257100	Aménagements des logements du personnel.....	**10%**
257200	Aménagements des bâtiments des œuvres sociales.....	**10%**

NB : Le taux de résorption des frais préliminaires est de 20%

12 فبراير

O.N.A - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT D'EL OUED

Edité le 01/06/2014

DOSSIER:DIRECTION DE PROJET OUED SOUF

Balance Générale des Comptes

Au Mois 14 2011

	LIBELLE DU COMPTE	MOUVEMENTS DU MOIS		MOUVEMENTS CUMULES		SOLDE	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débiteur	Créditeur
111210	REPORT ANOUVEAU (PERTE 10)	17 736 917,70	17 736 917,70	17 736 917,70	17 736 917,70		
TOTAL COMPTE	11	17 736 917,70	17 736 917,70	17 736 917,70	17 736 917,70		
121100	Résultat de l'exercice (bénéfice)	34 894 456,45	17 736 917,70	34 894 456,45	17 736 917,70	17 157 538,75	
TOTAL COMPTE	12	34 894 456,45	17 736 917,70	34 894 456,45	17 736 917,70	17 157 538,75	
133000	Impôts différés actif	169 974,49		169 974,49		169 974,49	
TOTAL COMPTE	13	169 974,49		169 974,49		169 974,49	
181100	Unité siège / Direction Générale	89 165 161,66	23 662 523,70	89 165 161,66	23 662 523,70	65 502 637,96	
1811001	unite sieger dg	23 662 523,70	23 662 523,70	23 662 523,70	23 662 523,70		
181110	Direction Générale		21 150 261,11		21 150 261,11		21 150 261,11
1811101	LA DG	21 150 261,11	21 150 261,11	21 150 261,11	21 150 261,11		
181500	DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT DE OUAR	9 330 220,47	16 412 970,39	9 330 220,47	16 412 970,39		7 082 749,92
1815001	DIRECTION DE OUARGLA	16 412 970,39	16 412 970,39	16 412 970,39	16 412 970,39		
181515	DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT D'EL OU	1 489 095,30	56 855 481,33	1 489 095,30	56 855 481,33		55 366 386,03
1815151	DIRECTION D'EL OUED	39 192 371,76	39 192 371,76	39 192 371,76	39 192 371,76		
TOTAL COMPTE	18	200 402 604,39	218 499 363,49	200 402 604,39	218 499 363,49		18 096 759,10
TOTAL CLASSE 1		253 203 953,03	253 973 198,89	253 203 953,03	253 973 198,89		769 245,86
218110	Matériel automobile : légers	4 521 367,52		4 521 367,52		4 521 367,52	
218230	Matériel informatique	45 000,00		45 000,00		45 000,00	
218240	Matériel de communication, de pédagog	681 000,00		681 000,00		681 000,00	
TOTAL COMPTE	21	5 247 367,52		5 247 367,52		5 247 367,52	
281811	Amortissement du matériel automobile		3 861 823,34		3 861 823,34		3 861 823,34
281823	Amortissement du matériel informatiqu		45 000,00		45 000,00		45 000,00
281824	Amortissement du matériel de communic		587 160,00		587 160,00		587 160,00
TOTAL COMPTE	28		4 493 983,34		4 493 983,34		4 493 983,34
TOTAL CLASSE 2		5 247 367,52	4 493 983,34	5 247 367,52	4 493 983,34	753 384,18	
401214	Fournisseurs, entretien, réparations	109 544,00	109 544,00	109 544,00	109 544,00		
401215	Fournisseur d'assurances	20 110,08	20 110,08	20 110,08	20 110,08		
401225	Fournisseurs de déplacements, mission	44 702,13	44 702,13	44 702,13	44 702,13		
4012251	fournisseur	44 702,13	44 702,13	44 702,13	44 702,13		
401226	Fournisseurs de services postaux et d	6 520,94	6 520,94	6 520,94	6 520,94		
4012261	FOURNISSEUR	6 520,94	6 520,94	6 520,94	6 520,94		
TOTAL COMPTE	40	232 100,22	232 100,22	232 100,22	232 100,22		
421100	Personnel Rémunérations dues	10 156 670,07	10 156 670,07	10 156 670,07	10 156 670,07		
421200	Congés payés	679 897,94	679 897,94	679 897,94	679 897,94		
422100	Fonds des oeuvres sociales	345 772,05	345 772,05	345 772,05	345 772,05		
TOTAL COMPTE	42	11 182 340,06	11 182 340,06	11 182 340,06	11 182 340,06		
431100	Sécurité sociale Cotisations sociales	3 085 728,22	3 085 728,22	3 085 728,22	3 085 728,22		
4311001	COTISATION CNAS 26%	252 615,51	252 615,51	252 615,51	252 615,51		
431200	Sécurité sociale Cotisations retenues	1 068 136,80	1 068 136,80	1 068 136,80	1 068 136,80		
4312001	COTISATION CNAS 09%	87 443,82	87 443,82	87 443,82	87 443,82		
4329001	AUTRE ORGANISEM	13 214,32	13 214,32	13 214,32	13 214,32		
TOTAL COMPTE	43	4 507 138,67	4 507 138,67	4 507 138,67	4 507 138,67		

DOSSIER:DIRECTION DE PROJET OUED SOUF

Balance Générale des Comptes

Au Mois 14 2011

LIBELLE DU COMPTE		MOUVEMENTS DU MOIS		MOUVEMENTS CUMULES		SOLDE	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débiteur	Créditeur
442000	IRG sur salaires	1 616 635,26	1 616 635,26	1 616 635,26	1 616 635,26		
442100	Etat, impôts et taxes recouv s/ tiers	1 050,00	1 050,00	1 050,00	1 050,00		
445120	TVA déductible sur services	86,70	86,70	86,70	86,70		
TOTAL COMPTE	**44**	1 617 771,96	1 617 771,96	1 617 771,96	1 617 771,96		
467219	Autres comptes créditeurs en dinars	304 556,70	304 556,70	304 556,70	304 556,70		
TOTAL COMPTE	**46**	304 556,70	304 556,70	304 556,70	304 556,70		
486100	Charges constatées d'avance "services	15 861,68		15 861,68		15 861,68	
4861001	AUTRE CHARGE COMPTABILISE D'AVANCES	15 861,68	15 861,68	15 861,68	15 861,68		
TOTAL COMPTE	**48**	31 723,36	15 861,68	31 723,36	15 861,68	15 861,68	
TOTAL CLASSE 4		17 875 630,97	17 859 769,29	17 875 630,97	17 859 769,29	15 861,68	
512110	BADR "exploitation"	2 493 829,90	2 493 829,90	2 493 829,90	2 493 829,90		0,00
51211022	BADR ELOUED	293 829,90	293 829,90	293 829,90	293 829,90		
TOTAL COMPTE	**51**	2 787 659,80	2 787 659,80	2 787 659,80	2 787 659,80		0,00
581500	Virements de fonds inter banques	2 825 738,78	2 825 738,78	2 825 738,78	2 825 738,78		
TOTAL COMPTE	**58**	2 825 738,78	2 825 738,78	2 825 738,78	2 825 738,78		
TOTAL CLASSE 5		5 613 398,58	5 613 398,58	5 613 398,58	5 613 398,58		
625300	Missions : Frais de séjour Algérie (f	80 515,00	80 515,00	80 515,00	80 515,00		
627300	Commissions diverses (frais de banque	755,70	755,70	755,70	755,70		
TOTAL COMPTE	**62**	81 270,70	81 270,70	81 270,70	81 270,70		
631100	Traitements et salaires	4 610 679,93	4 610 679,93	4 610 679,93	4 610 679,93		
631301	Indemnité d'expérience professionnell	343 319,60	343 319,60	343 319,60	343 319,60	0,00	
631302	Indemnité de travail posté (ITP)	16 984,28	16 984,28	16 984,28	16 984,28		
631303	Prime de responsabilité	1 023 882,20	1 023 882,20	1 023 882,20	1 023 882,20		0,00
631304	Prime de rendement individuel (PRI)	1 073 428,39	1 073 428,39	1 073 428,39	1 073 428,39	0,00	
631305	Prime de rendement collectif (PRC)	739 041,05	739 041,05	739 041,05	739 041,05		
631306	Indemnité forfaitaire de fonction (I.	95 510,85	95 510,85	95 510,85	95 510,85		0,00
631307	Indemnité forfaitaire de service perm	232 418,15	232 418,15	232 418,15	232 418,15		0,00
631310	Prime de sujétion	30 195,04	30 195,04	30 195,04	30 195,04		
631311	Indemnité de nuisance	185 646,36	185 646,36	185 646,36	185 646,36		
631312	Indemnité d'astreinte	349 438,49	349 438,49	349 438,49	349 438,49	0,00	
631314	Indemnité de zone	915 283,77	915 283,77	915 283,77	915 283,77		
631315	Prime de performance	112 811,78	112 811,78	112 811,78	112 811,78		
631318	Indemnité de sujétion particulière	34 966,28	34 966,28	34 966,28	34 966,28		
631400	Congés payés	1 132 980,90	1 132 980,90	1 132 980,90	1 132 980,90	0,00	
631501	Prime de panier	810 200,00	810 200,00	810 200,00	810 200,00		
631502	Prime de transport	123 016,68	123 016,68	123 016,68	123 016,68		
631504	Primes de bilan comptable & d'inventa	10 500,00	10 500,00	10 500,00	10 500,00		
635100	Cotisations sociales CNAS part employ	2 724 146,81	2 724 146,81	2 724 146,81	2 724 146,81		
637100	oeuvres sociales (fonds social)	236 806,15	236 806,15	236 806,15	236 806,15		
637200	Allocation chômage	58 815,99	58 815,99	58 815,99	58 815,99		
637300	Promotion logement social	50 149,91	50 149,91	50 149,91	50 149,91		0,00
638100	Salaire unique	350 000,00	350 000,00	350 000,00	350 000,00		

DOSSIER: DIRECTION DE PROJET OUED SOUF

Balance Générale des Comptes

Au Mois 14 2011

LIBELLE DU COMPTE		MOUVEMENTS DU MOIS		MOUVEMENTS CUMULES		SOLDE	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débiteur	Créditeur
638108	Allocation décès	775 571,94	775 571,94	775 571,94	775 571,94		
TOTAL COMPTE	**63**	16 035 794,55	16 035 794,55	16 035 794,55	16 035 794,55		
6818218	DOTATIONS AUX AMORTISSENT IMMOBILI	1 040 473,50	1 040 473,50	1 040 473,50	1 040 473,50		
TOTAL COMPTE	**68**	1 040 473,50	1 040 473,50	1 040 473,50	1 040 473,50		
	TOTAL CLASSE 6	17 157 538,75	17 157 538,75	17 157 538,75	17 157 538,75		
	TOTAL GENERAL.....	299 097 888,85	299 097 888,85	299 097 888,85	299 097 888,85		

ONA - DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT D'EL OUED

DOSSIER:DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT EL OUED

13 صفحة رقم 1

Edité le 01/06/2014
08:30:39

Page: 1

Grand Livre (Avant Clôture)

Mois : Du : 01/03/2014 Au : 31/03/2014

Jrnal	Piece	Ligne	Date	LIBELLE ECRITURE	Debit	Credit

Compte : 512140 BADR "sujetion public"

Solde Au : 28/2/2014 2 533,39

Jrnal	Piece	Ligne	Date	Libelle ecriture		Debit	Credit
014	000009	003	14/03/14	CNAS MOIS 02/2014	CHQ: 013772		4 960 232,84
014	000009	006	14/03/14	CNAS MOIS 02/2014	CHQ: 013772		585,00
014	000011	001	18/03/14	VIR FOND DG ONA		31 000 000,00	
014	000008	002	19/03/14	SONALGAZ MOIS 01+02/2014	CHQ: 013773		2 722 415,08
014	000008	005	19/03/14	SONALGAZ MOIS 01+02/2014	CHQ: 013773		585,00
014	000010	002	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 713 239,52
014	000010	005	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	007	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 311 387,13
014	000010	010	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	012	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 408 427,54
014	000010	015	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	017	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 060 963,80
014	000010	020	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	022	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 110 737,93
014	000010	025	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	027	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 044 882,00
014	000010	030	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	032	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 104 326,52
014	000010	035	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	037	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 129 005,91
014	000010	040	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	042	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 158 618,75
014	000010	045	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	047	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 127 179,88
014	000010	050	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	052	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 104 669,59
014	000010	055	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		386,10
014	000010	057	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		326 109,23
014	000010	060	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		152,10
014	000010	062	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 072 248,74
014	000010	065	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		351,00
014	000010	067	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 145 455,47
014	000010	070	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		351,00

DOSSIER: DIRECTION DE L'ASSAINISSEMENT ELOUED

Grand Livre (Avant Clôture)

Mois : Du : 01/03/2014 Au : 31/03/2014

Jrnal	Piece	Ligne	Date	LIBELLE ECRITURE		Debit	Credit
014	000010	072	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		312 768,55
014	000010	074	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 078 195,69
014	000010	076	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 085 942,26
014	000010	078	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 142 493,86
014	000010	080	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		1 138 335,24
014	000010	082	19/03/14	PAIE MOIS 03/2014	AUT: 03/2014		545 434,75
014	000012	003	30/03/14	AGIOS DU 31/03/2014			10 310,22
				TOTAL MOUVEMENTS		31 000 000,00	28 819 651,70
				Total Au 31/03/2014		31 002 533,39	28 819 651,70
				Solde Au 31/03/2014		2 182 881,69	